محضر الجلسة رقم 597

التاريخ: الثلاثاء 14 جمادى الأولى 1429 (20 ماي 2008)
الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وخمس دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخمسين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

باسم الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عنها.

وقبل الشروع في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاعكم على ما جد من مراسلات خلال هذا الأسبوع، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

المراسلات التي توصل بها رئاسة المجلس للإعلان عنها:

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمقترحين القانونين الآتيين:

أولا، مقترح قانون بتعديل المادتين 108 و111 من قانون المسطرة الجنائية المقدمة من طرف بعض السادة المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وفريق التجمع الوطني للأحرار وفريق التحالف الاشتراكي وفريق العهد.

النقطة الثانية، مقترح قانون يتعلق بتغيير القانون رقم 17.02 المغير المتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون، رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليوز 1972)، المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي المقدم من طرف السادة المستشارين رؤساء الفرق، والمجموعات البرلمانية بالمجلس.

كما توصلت رئاسة المجلس بقرار للمجلس الدستوري يحمل رقم 08/694 بشأن الطعن الذي قدمه السيد عبد الله بن عبد السلام، ملتمسا فيه إلغاء انتخاب السيد الغازي الغرارية عضو بمجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بجهة الغرب-الشراردة-بن حسن.

وقد قضى المجلس الدستوري بعدم قبول طلب السيد عبد الله بن عبد السلام الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد الغازي الغرارية عضو بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري في يوم 27 شتنبر 2007.

كما توصلت رئاسة المجلس من السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

الموضوع: جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 20 ماي 2008.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أحيطكم علما أن السيد وزير الاقتصاد والمالية سيجيب عن السؤال الشفهي الوحيد الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول مآل الأحياء الصناعية الممولة بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة.

تفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إمضاء: محمد سعد العلمي.

كذلك توصلت رئاسة المجلس كذلك برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان فيما يخص موضوع جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 20 ماي 2008.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، نظرا لالتزامات حكومية طارئة يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بتقديم السؤال الشفهي الوحيد الموجه إليه، حول تفاقم ظاهرة المشردين بالمدن المغربية، مباشرة بعد الإجابة عن السؤالين الشفهيين الموجهين للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير والاحترام.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان

إمضاء: محمد سعد العلمي

عدد الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتدءا من 13 ماي 2008 إلى غاية يوم الثلاثاء 20 منه:

عدد الأسئلة الشفهية: 14 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة.

وشكرا السيد الرئيس ولكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك طلبات الإحاطة عددها خمسة، الكلمة في هذا الإطار للفريق الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، فليتفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان والسادة المستشارين،

أعتقد ليس هناك أي وزير لا أرى ربما... أنا أعتذر لا أرى، لأن هنا من موقعي لا أرى، إذن تحية للسيد الوزير على حضوره معنا رغم أن هذا من أولوية الأولويات.

في إطار الإحاطة أقول، راج ويروج حاليا في الأوساط الحكومية وعلى أعمدة بعض الصحافة، أن الحكومة المغربية قررت وعلى إثر إضراب 13 ماي الذي خاضته الفيدرالية الديمقراطية للشغل بمعية نقابات حليفة، اقتطاع يوم الإضراب هذا من أجور الموظفين، علما أن الإضراب تم في جو من المسؤولية والانضباط وفي احترام تام للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

إن هذا القرار، إن تم في السياق السياسي والاجتماعي الحالي، لا يمكن ترجمته إلا بكون الحكومة تعيش ارتباك التعامل مع الملف الاجتماعي وتسعى انفعاليا إلى الرد على الإضراب الأخير، وما يعزز هذا الموقف عودة الحكومة إلى لغة الخشب من خلال التنافس الذي أبداه وزير التشغيل ووزير تحديث القطاعات العامة حول إبراز موهبتيهما في قراءة أرقام الإضراب، بغية القول بفشله.

وقبل ذلك كانت الحكومة قد انفردت بالإعلان عن نتائج الحوار الاجتماعي والأدهى أنها قررت تطبيق تلك النتائج رغم أنف النقابات، أمور تجعلنا نقول مكرهين إن ذهبنا إلى لغة التأويل، أن ما يجري يثير خوفنا حول ما أنجزته بلادنا من ترتيبات لبناء الديمقراطية، والديمقراطية التي تبنى حجرا حجرا، لا حق لأحد في الاجتهاد الأحادي حول قضية من القضايا لتقويض هذا المسار.

لا حق للحكومة في تأويل النص الدستوري حول الإضراب باللجوء إلى الاقتطاع، وحده القانون التنظيمي المنظم للإضراب الذي ينص عليه الدستور كفيل بأن يكون الحكم بين النقابات والحكومة، وقد عبرنا كمركزية نقابية عن استعددنا خلال الحوار الاجتماعي عن مناقشة هذا النص القانوني وعبرنا قبل ذلك سنة 2005 عن هاته القناعة.

لذا، فإننا ندعو الحكومة إلى التحلي بالرزانة التي تفرضها مسؤوليات إدارة الدولة، وعدم السقوط في ردود الفعل الظرفية التي قد تكون لها انعكاسات سلبية على مجهودنا المشترك من أجل تقوية مؤسسات بلادنا، باعتبارها الضمانة الوحيدة لبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، ونعتبر أي إجراء يسير في هذا الاتجاه هو دعوة للنقابات للدفاع عن حقها المشروع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة في نفس الإطار للفريق الحركي، فليتفضل السيد رئيس الفريق لإحاطة المجلس علما.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، اسمحوا لي أن أحيط المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني، وبقضية طارئة تتعلق بالأحداث الأخيرة التي شهدها الحي الجامعي بجامعة القاضي عياض وبعض الأحياء المجاورة لها.

فمنذ حوالي شهر والدراسة متوقفة بكليتي الآداب والحقوق بالجامعة المذكورة، إلا أن الأمر ازداد خطورة بعد المواجهة العنيفة بين الطلبة وقوات الأمن، الشيء الذي نتج عنه إحراق مقر إدارة الحي الجامعي وإتلاف محتوياته من أثاث ووثائق ومعدات، وسرقة المكتبة والأدوية.

بل تجاوزت هذه الأعمال التخريبية الحرم الجامعي إلى أحياء مجاورة لتشمل الممتلكات الخاصة، مما ألحق أضرارا جسيمة بمقهى مجاورة للحي الجامعي ومرافق أخرى، وهذا ما حدا بقوة الأمن إلى اعتقال عدد من الطلبة الشيء الذي نتج عنه انتشار الرعب في صفوف الطالبات والطلبة الذين غادروا الحي الجامعي.

ومن هذا المنبر، نؤكد السيد الرئيس على ضرورة معاقبة الفاعلين الأساسيين الذين تسببوا في التخريب ونشر الرعب في أوساط الطلاب وإرجاع الأمور إلى نصابها حتى لا تمتد إلى جهات أخرى، وحتى يتمكن الطلبة من التحصيل الدراسي وتتميم المقررات واجتياز الامتحانات في ظروف عادية بعيدا عن كل ما ينذر بسنة بيضاء.

علما أن آباء وأولياء الطلبة متخوفون من نتائج انقطاع أبنائهم عن الدراسة ويأملون أي تتدخل الحكومة وأن تتحمل الوزارة الوصية مسؤولياتها كاملة، حتى لا تتكرر مثل هذه الممارسات المشاغبة، وحتى يبقى الحرم الجامعي فضاء فقط للدرس والتحصيل لا للممارسات لا أخلاقية ولا تربوية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد رئيس فريق الإتحاد الدستوري أيضا من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس كنسحب ذاك الإحاطة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا، الكلمة للفريق الاستقلالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

باسم الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، أحيط المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام، أننا كمركزية نقابية نؤمن بالحوار لاسيما الحوار الجاد، البعيد عن كل المزايدات سياسية كانت أم انتخابوية، تؤمن بضرورة الإسهام في بناء مجد بلدنا من خلال الدفاع عن الطبقة العاملة وعن أبناء شعبنا حاملي الشهادات العليا، وشهادة مدارس التكوين التي تؤهلهم حتما لوظيفة معينة.

إننا في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب اخترنا أن نناضل من أجل جميع طبقات الشعب المغربي، مستشعرين مسؤوليتنا في ضرورة مقاومة الأزمة الاقتصادية التي تجتاح كل دول العالم من جراء عولمة اقتصادية فاحشة، طالما نادينا وفي منتديات مختلفة بضرورة الميل إلى عولمة اجتماعية بالدرجة الأولى.

من هنا، فنحن لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن نستغل أي أزمة لأننا لسنا من تجار الأزمات، ولأن هدفنا لا يتعدى أي يبقى بلدنا بلدا آمنا كما كان دوما وكما سيبقى بمشيئة الله.

إن نتيجة الحوار الاجتماعي، وكما يعلم الجميع تفاصيلها وجزئياتها كل واحد منا من موقعه، والتي وصلت إلى غلاف مالي يناهز 17 مليار درهم.

هذه النتيجة وحدها تحاجج الجميع وتدعو الجميع إلى قراءة متأملة، موضوعية، بعيدة عن الحسابات السياسية الضيقة.

إن لهذا الحوار ما يميزه وما يجعله متفردا بالنسبة لجميع الحوارات السابقة منذ 1997 إلى 2008، وهذا التميز أو التميز والتفرد لم يأت إلا لأن الحكومة الحالية ذات حس اجتماعي بالدرجة الأولى، ولها شعبيتها وامتداداتها داخل الطبقات الشعبية التي صوتت عليها.

إننا نتفهم الوضعية ونستحضر الأزمة، ولهذا فهي فعلت صندوق المقاصة وتزوده بشكل متزايد حيث ينتظر أن تصل إلى 30 مليار كغلاف مالي لصندوق المقاصة، وكان لها جرأة كبيرة لتفعل وتناقش هذا الصندوق وهي حاليا منكبة على إصلاحه.

بالأمس القريب، السيد الرئيس، كان كلما زاد دولارا واحد في برميل النفط إلا وزاد الثمن في محطات الوقود، ولم يعلق أحدا أبدا، إنها مفارقة غريبة تستدعي التأمل مرة أخرى، صحيح أن هناك ثرثرة كبيرة حول هذه الحكومة ولكن هذا لا يدعو إلى الخوف أو إلى التخوف إنما يدعو إلى الاعتزاز، لأن كلما عملنا إلا وكانت هناك انتقادات "القوي يعمل والفاشل ينتقد" كما قال Bernard Shaw.

إننا نستدعي الجميع لقراءة واعية ومتأملة.

السيد الرئيس،

أخواتي إخواني،

إننا اخترنا في الإتحاد العام للشغالين أن نجعل يوم غد عيدا للعمل، أي ندعو الجميع للعمل، للتضامن مع الأوراش الكبرى التي فتحها صاحب الجلالة نصره الله في إطار التنمية البشرية، والتأمل في هذه الأوراش يجعل المتأمل يستشرف مستقبلا زاهرا دون شك، كما نعلن يوم غد يوما تضامنيا مع حاملي الشهادات المعطلين الذين يعيشون تحت بوابل الضرب المجحف، إننا نقول على الأقل هناك من له دخل وقد شعر واستشعر بضعف القوة الشرائية، فما بال من لا دخل له؟ ومن لا عمل له؟ لذا ندعو الحكومة لإيجاد صياغة لدعم الطاقة الشرائية لمن لا دخل لهم ولا عمل لهم.

لذا، فالإتحاد العام للشغالين يدعو منخرطيه والمتعاطفين معه، وأطره للعمل على نشر رسالته وموقفه الذي ينبغي أن يكون موقفا شجاعا، كما يدعو الجميع إلى المساهمة في استقرار وطننا وبنائه والتضحية من أجله، ويدعو الحكومة إلى دعم ملف المعطلين وإعطاء مقاربة جديدة للترقية الداخلية حتى لا نبقى دائما أمام حلول ترقيعية استثنائية، بل نحن ندعم ونقبل كل حلول معقولة قابلة للإنجاز.

وإذا كنا نتحدث عن ثقافة الحق فإننا كذلك نتحدث عن ثقافة الواجب، فواجبنا أن نتضامن مع بلدنا وهو يناقش الوحدة الترابية، وهو يعيش هزات اقتصادية من جراء العولمة، وهو يفتح أوراشا كبيرة، وهو يرمي أن يكون بلدا ديمقراطيا متقدما.

إذن، لابد أن نساند هذا الطرح فمزيدا من اليقظة ومزيدا من التضامن ومزيدا من الحرص على مصلحة الوطن، ولاشيء يمكن أن يكون أغلى من الوطن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لآخر إحاطة لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

شكرا، ننتقل مباشرة إلى حصة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 16 سؤالا، موزعة على قطاعات العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، المالية، الصناعة والتجارة، والتنمية الاجتماعية.

نستهل هذه الأسئلة بأسئلة آنية موجهة إلى السيد وزير العدل، وعددها أربعة أسئلة.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير العدل حول "تعميم تزويد المحاكم بالوسائل المادية والبشرية"، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريبش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الخدادي، الميلودي عفوت، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، العربي الهرامي، مولاي إدريس الحسني العلوي، محمد البطاح، الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح سؤاله.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين والمستشارات المحترمين،

مما لا شك فيه أن ضمن التحديات الذي رفعتها وزارة العدل لتحديث الإدارة القضائية وأساليب العمل القضائي والخروج من مأزق الرتابة والممارسة التقليدية للتعامل مع القضايا التي يرفعها المواطنون إلى المحاكم، وفي هذا السياق سطرت وزارة العدل برنامج لتزويد المحاكم بالوسائل المادية والبشرية لضمان حسن سير العدالة، إلا أن الملاحظ السيد الوزير هو أن بعض المحاكم لازالت تفتقر إلى وسائل بشرية ومعلوماتية.

ومن هذا المنطلق نود السيد الوزير المحترم أن نسائلكم:

هل لدى الوزارة إستراتيجية لتعميم تزويد كافة المحاكم بالوسائل المادية والبشرية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد عبد الواحد الراضي، وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

إن وزارة العدل منهمكة في تطبيق وتنفيذ إستراتيجية تتعلق بالتجهيزات الإلكترونية من جهة، وكذلك بتزويد المحاكم بالموارد البشرية.

في السنين الأخيرة كانت وزعت الوزارة على عدة محاكم ما يقارب 5000 حاسوب، وهاد التوزيع كان تيهم بالأسبقية المحاكم التجارية والمحاكم الإدارية ومحاكم الأسرة، أما الآن في هذه السنة، سنة 2008 وفيها هذا الشهر، شهر ماي، نحن منكبون على توزيع 5150 حاسوب جدد اللي داخلين في برنامج MEDA، برنامج ديال التعاون ديال المغرب مع الإتحاد الأوروبي.

وكذلك احنا الآن كنوزعو واحد 3000 آلة ديال التصوير على 40 ديال المحاكم، منهم 19 ديال المحاكم في للاستئناف و21 محكمة ابتدائية، من أجل تعميم هذه العملية على كل محاكم المغرب محتاجين إلى 9000 حاسوب إضافية، وهذا 9000 حاسوب إضافية هي مبرمجة بالنسبة لأربع سنوات المقبلة، ولهذا عندنا برنامج ديال أربع سنين اللي غادي نوزعوا فيه هذه تسعة آلاف، إذن ما غادي يمكن يكون عندنا كل المحاكم مجهزة بالحاسوب إلا إن شاء الله في 2012.

بالنسبة للموارد البشرية، بغيت نخبر السادة المستشارين بأن ما بين 2003 و2006 الوزارة شغلت 1256 موظف، في 2007 الوزارة وظفت 30 مهندس اختصاصي في المعلوميات و136 ملحق قضائي و265 منتدب قضائي، والآن هذا الشهر هذا الوزارة تنظم امتحان شفوي بالنسبة ل280 تقني في الآلات العصرية.

إذن ها أنتما كتشوفوا بكيفية تدريجية المحاكم كتزود بالإمكانيات البشرية وبالإمكانيات كذلك التقنية، وهذا هو المستطاع اللي يمكن لنا نعملوه حسب الوسائل اللي عندنا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على جوابكم المهم، وعلى كل حال فإننا في الفريق التحالف الوطني نؤكد أن إصلاح القضاء يبدأ أولا بتوفير الوسائل اللوجيستيكية والبنايات الأساسية الضرورية لرجال القضاء ومن يشتغلون معهم وتحسين الظروف، مع توفير جميع أشكال الدعم المادي والمعنوي لهم لكي يؤدوا واجبهم المهني في أحسن الظروف.

أما وضعية المحاكم ببعض جهات المملكة سيئة ولا تليق بجهاز القضاء وأطره، كما أن الزيادة في عدد المحاكم أصبح أمر ضروري من أجل تحقيق سياسة القرب على اعتبار أن عدد الملفات الرائجة في تصاعد مستمر، وأصبحنا نشهد الضغط الكبير على المحاكم خصوصا الابتدائية منها.

وتجدر الإشارة أنه آن الأوان لكي تتحول بعض المراكز للقضاة المقيمين إلى محاكم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، مركز سوق السبت والذي طالبنا بالمناسبة العديد من الوزراء السابقين للعدل بتحويله وترقيته إلى محكمة ابتدائية نظرا للعدد الكبير من الملفات المتداولة والرائجة في المنطقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، لكم الكلمة السيد الوزير، لكم تعقيب؟

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير العدل حول تنفيذ الأحكام الإدارية، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، حسن زهير، سعيد كمال، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، المهدي زركو، عبد الرحيم الكوبابي، محمد تاضومانت، الحاج الطاهري، عبد السلام الودي، فليتفضل الحاج المهدي زركو لبسط السؤال مشكورا.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

في خضم الاهتمام الذي يتم إيلاؤه لتنفيذ الأحكام الإدارية، نشير إلى أن عدة أحكام قد صدرت منذ عدة سنوات في حق بعض الإدارات العمومية والشبه عمومية، وعلى الرغم من حيازتها لقوة الشيء المقضي به وكذا صدوره باسم صاحب الجلالة نصره الله، فإنها لم تعرف طريقها إلى التنفيذ، ولاشك أن عدم تنفيذ هذه الأحكام مخالف لمقتضيات الدستور التي تحرص على صيانة حقوق الإنسان والمساواة بين الأشخاص ومصداقية القضاء.

لذا فسؤالنا السيد الوزير منصب حول مصير الأحكام الصادرة ضد الإدارات العمومية والشبه العمومية التي لم تنفذ بعد؟

وما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها من أجل تنفيذها ؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

حقيقة تنفيذ الأحكام هو مؤشر من المؤشرات الأساسية ديال دولة القانون، وفعلا في بلادنا نسجل نقصا كبيرا في هذا الميدان ولكن كان هناك مجهود اللي عطا بعض النتائج، وهذه النتائج هي كالتالي:

عدد الملفات اللي تم التنفيذ ديال الأحكام ديالها في 2006 كان فقط 1313، ففي 2007 هذا العدد أصبح 2515، إذن كاين واحد التحسن لأن النسبة انتقلت من 29.26% إلى 46.53%، ولكن هذا غير كافي، خصنا نقومو بواحد المجهود كبير باش ندراكو هذا النقص وهذا الخصاص.

إلا أن السيد الوزير الأول كما تعلمون أصدر دورية يوم 4 فبراير 2008، وهاد الدورية تحث جميع المسؤولين في كل المستويات باش تنفذ الأحكام، وإن شاء الله المفعول ديال هاد الدورية غادي يبان في الشهور المقبلة، في هذه الدورية السيد الوزير الأول كيحدد المساطر والإجراءات اللي كيخصها تتخذ باش هذا التنفيذ يصبح فعلي وما يبقاش هكاك مفتوح.

من جهة وزارة العدل، نحن بصدد تهييء واحد النص قانوني اللي غادي يحدد واحد المدة زمنية إلزامية للتنفيذ ابتداء من يوم اللي كيصبح فيه الحكم نهائي، هذا هو اللي يمكن نقول في هذا الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم السي المهدي زركو.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، لقد استبشرنا خيرا جميعا عندما تم تعيينكم على هذه الوزارة لما عرف فيكم من تفاني من أجل الخدمة العامة للوطن والمواطنين، إلا أن السيد الوزير هذه إشكالية قائمة، واحنا جميعا لا برلمانيين ولا حكومة هنا من أجل خدمة المصلحة العامة للمواطن وليس من أجل خدمة الشركات أو الإدارات العمومية.

لهذا، السيد الوزير، عندما يكون مواطن يتحمل مشاق السفر لمحكمة غير موجودة في منطقته ويتحمل مصاريف كثيرة من أجل الوصول إلى المحكمة، وضد إدارة معينة لها الوسائل الكاملة للنقل وغير النقل والمحامون ويتم إصدار حكم في مصلحته، هذا الحكم يبقى مدرج، وعندما يكون لصالح الإدارة بين عيشية وضحاها يتم التنفيذ.

السيد الوزير، نبغيوكم تعالجوا هذه الإشكالية والمواطنين راهم متضررين من هذه المشكلة، ونبغيوكم تسرعوا في تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل لكم؟

إذن ننتقل إلى السؤال الثالث الموجه كذلك للسيد وزير العدل حول تأخر صدور قانون جديد لمهنة الموثقين، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمن، فوزي بنعلال، عبد اللطيف أبدوح، مصطفى القاسمي، عبد العزيز العزابي، عزيز الفيلالي، التيجاني حباشيش، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، بنجيد الأمين، محمد السوسي الموساوي، عبد الكبير برقية، محمد بن الزيدية، ناجي الفخاري، السعد بنزروال، العربي المحرشي، خديجة الزومي وأحمد القادري، الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارين،

السؤال يتعلق أساسا بمآل إصلاح القانون المنظم لمهنة التوثيق العصري بالمغرب، نعم طرح هذا السؤال أكثر من مرة لكن إعادة طرحه يبقى أمرا ضروريا بالنسبة لمهنة أصبح يعول عليها كثيرا في ضمان استقرار المعاملات وتأمين الاستثمارات بالمغرب.

المعلوم فعلا هو أن وزارتكم قد عملت منذ 1996 على إدراج مشروع القانون يحمل رقم 82.03 لتغيير وتعديل القانون 1925 المنظم لمهنة التوثيق، لكن ما نلاحظ هو أن مواكبة هذا المشروع لا تتم بالسرعة التي تستجيب لمتطلبات الظرفية الحالية، وفي انتظار أن يكتب لهذا القانون أن يرى النور يبدو أنه من المستعجل إيجاد حلول لبعض المشاكل الآنية والخطيرة التي تهدد المهنة وكل المتعاملين معها.

فالموثق يعين بظهير شريف، وهو بذلك يستحق العمل في إطار مناخ جيد من أجل ضمان أداء مهمته الأساسية ألا وهي توفير الأمن القانوني للأطراف خدمة للصالح العام.

لذلك نريد منكم بعض الإيضاحات بخصوص النقط الآتية:

لماذا تم التشبث إلى غاية ألآن بمنح صيغة الموظف العمومي للموثق الفصل 13-1 و14، مع العلم أن هذا الأخير يمارس مهامه في إطار مهنة حرة ولا يمثل لأسلاك الوظيفة العمومية بأية صلة؟

ما هو موقف وزارتكم من مسألة شروط الولوج إلى مهنة التوثيق؟ ألا تعتقدون أن ولوج الطلبة الحاصلين على الإجازة في صيغتها الحالية ثلاث سنوات من الدراسة الأكاديمية عوض أربع سنوات كما كان عليه الأمر قبل سنة 2000، يشكل تهديدا حقيقيا على المستوى القانوني والمعرفي الذي يجب أن يتحلى به كل موثق؟

ألا يجدر أن يتم تعديل ظهير 1925 على وجه السرعة كما تم ذلك بالنسبة للفصل 5 لظهير 1974 المكون للنظام الأساسي للقضاة؟

لماذا لم يتم إلى حد الساعة تقنين محاسبة الموثقين بنصوص تحترم خصوصية المحاسبة في هذا الميدان، خصوصا بالنظر إلى حجم الودائع الموجودة بعهدة الموثقين؟

هل يجب دائما انتظار القرار الوزيري كما نص على ذلك الفصل 31 من قانون 1925؟

في ظل تزايد عدد الموثقين المزاولين للمهنة الذي يصل إلى 660 موثق وأكثر من 3000 متمرن أصبح من الضروري خلق أجهزة إدارية أو هيأة لتمثيل هؤلاء الموثقين ومراقبتهم على ذلك، وذلك على غرار ما هو معمول به في المهن الأخرى، فالموثقون ممثلون حاليا بواسطة غرفة وطنية وغرف جهوية خاضعة للمقتضيات المتعلقة بتكوين الجمعيات وهو ما لا يتلاءم مع المهام الكبيرة التي يقدمها هؤلاء المهنيون، ليس فقط على صعيد تكريس دعائم الأمن القانوني وإنما أيضا في مجال تشجيع الاستثمارات.

يزخر أرشيف الموثقين بالعديد من العقود التي يتلقونها في مكاتبهم، فمنذ قرن من الزمن تقريبا عمل الموثقين العصريون تحت مسؤولياتهم ومسؤولية خلفهم على المحافظة على هذا الأرشيف الذي يمكن اعتباره تراثا وطنيا يؤرخ لفترة زمنية معينة، أليس من اللازم إذن التفكير في حماية هذا الأرشيف والمحافظة عليه في ظروف جيدة أحسن من تلك التي هي عليه الآن في مكاتب التوثيق؟ ومتى سيمكن اعتماد المقتضيات القانونية المتعلقة بالأرشيف الإلكتروني؟

وأخيرا ما هو مصير الصندوق الخاص بتأمين الموثقين خاصة بعد إيقاف تمويله سنة 2005 إثر الإصلاح الضريبي؟

وما هو مصير عشرات الملايين من الدراهم المودعة به؟ هل يمكن تصور إمكانية استغلال قسط من الأرباح التي تدرها تلك الأموال لإسهام في الرفع من أداء هذه المهنة النبيلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا آسف ما غاديش نجاوب على هاد الأسئلة، لأن الجواب تيكون على سؤال وهاذ الأسئلة ماكيناش في السؤال المكتوب اللي توصلنا به، ولهذا أنا غادي يصعب علي أنني نجاوب على أسئلة اللي ماكنتش مهيأ لها، إنما اللي يمكن لي نقول هو أن وزارة العدل واعية بالأهمية ديال مشكل التوثيق.

مشكل التوثيق مشكل مهم لأنه كيضمن التوازن في المعاملات وكذلك كيحافظ على أموال الناس وكذلك على إثبات الحقوق ديال المواطنين، واحنا متفقين على أن النص الحالي أصبح متجاوز ولاسيما أنه فيه واحد الجملة "لا يجوز تناول مهنة التوثيق إلا من يحمل الجنسية الفرنسية" الشيء الذي كيبين على أنه متجاوز لأن هذا من النصوص ديال العشرينات، ديال القرن الماضي.

ولهذا وزارة العدل هيأت نص قانوني جديد اللي كينظم هذه المهنة هاذي، وتهيئ هذا القانون كان بتشاور وتنسيق مع الغرفة الوطنية ديال المهنة، وهذا النص المشروع اللي حضرناه كياخذ بعين الاعتبار كل التوصيات ديال المهنيين.

إذن المشكل هو فقط في قضية وقتاش غادي يجي لمجلس النواب؟ لأن كتعرفوا على أن خصنا كنوجدو واحد النص كيمشي للأمانة العامة للحكومة، واحنا الآن في نقاش وتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة باش نحددو التاريخ ديال هذا النص وديال عدد ديال النصوص أخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل الأستاذ القادري.

المستشار السيد أحمد القادري:

فعلا استمعنا للجواب ديال السيد وزير العدل المحترم، واحنا متفقين معه بالأهمية ديال العمل والأعمال اللي تيقدموها هذا الجهاز ديال الموثقين، لأنه الموثقين الآن، المعاملات أصبحت يعني محتاجة إلى موثقين، وكذلك حتى العولمة كتطلب موثقين مهيئين لهذا العمل لحماية الاستقرار ديال المعاملات المدنية والتجارية والمعاملات بصفة عامة.

ولكن اللي هو كذلك كنستغربوا هو أن هذا القانون نتاع 4 ماي 1925 إلى اسمحتو لي، السيد الرئيس، ظهير ديال 10 شوال (relatif à l'organisation du notariat française) باقيين خدامين به احنا، يعني القانون يتعلق بتنظيم مهنة الموثقين الفرنسيين، وكيف قال السيد الوزير أنه من الشروط اللي كتشترط، لأنه هاذي من القوانين العنصرية اللي خلاها الاستعمار الفرنسي، أنه خص تكون عندك الجنسية الفرنسية لممارسة هذه المهنة.

حقيقة هاد القوانين أصبحت لاغية لأنها متعارضة مع الاتفاقية نتاع 2 مارس 1956 نتاع الاستقلال دالمغرب لأن هذي باقي تتمس بالسيادة، هناك ماشي هذا القانون فقط نتاع الموثقين، هناك عدة قوانين نتاع مكتب الصرف، هناك عدة قوانين اللي حقيقة تتنص على أمور متنافية اللي باقي تهضر على الحماية والمنطقة الفرنسية والمنطقة الإسبانية.

هاذي أشياء اللي احنا تنستغربوها، السيد وزير العدل، كيفاش باقي هاذ المشكل كيتداول ما بين وزارة العدل ووزارة الأمانة العامة للحكومة اللي هما في جهاز حكومي واحد؟

على كل حال احنا كفريق استقلالي مستعدين نساعدوا الحكومة ونطرحوا هذا المقترح باش نربحوا المساطر الطويلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير العدل حول الخارطة القضائية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، أحباشيش التيجاني، محمد بلحسن خيير، الطاهر الفيلالي، عبد اللطيف أبدوح، محمد كريمن، عمر حداد أحمد بابا، فوزي بنعلال، بنجيد الأمين، محمد السوسي المواساوي، محمد بن الزيدية، عبد الكبير برقية، العربي المحرشي، خديجة الزومي، فليتفضل الأستاذ الأنصاري، السيد الرئيس المحترم لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

في سياق هذا السؤال السيد الوزير، لابد أن أذكر أنه في ظل الحكومة السابقة ولأول مرة داخل قبة البرلمان أن كان برنامج ما يسمى بالأبواب المفتوحة بشراكة بين وزارة العدل ولجنتي العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسي النواب والمستشارين، من أجل التعرف على قطاع العدل وعلى عمل المحاكم وعلى الإحصائيات الدقيقة إلى حدود مشارف 2006.

كما أن تلك الأيام المفتوحة قد واكبتها عدة اجتماعات داخل البرلمان من أجل إعطاء الشروحات والملاحظات ورفع كل التباس وكل غموض كان يكتنف هذا القطاع، الشيء الذي ترك ارتياحا كبيرا لدى الرأي العام الوطني باعتبار أنه ديك الأبواب المفتوحة لم تكن في وجه البرلمانيين فقط بل كذلك في وجه الصحافة وبعض المتتبعين من الحقوقيين.

وتلك الأبواب المفتوحة أبانت عن أشياء كان يجهلها العديد من المهتمين، وهي أن هناك خلل كبير في الخارطة القضائية باعتبار أن عدد المحاكم المنتشرة على الصعيد الوطني والتي يعمل بها حوالي 3000 قاضي لا تتماشى وحاجيات المواطنين، باعتبار أن هناك بعض المحاكم أنشأت فقط من أجل بعض الإرضاءات، ولا أريد أن أذكر ببعضها تجنبا للحساسيات، والإحصائيات أبانت أن عدد قليل جدا من الملفات هي اللي معروضة عليها سنويا.

على خلاف المحاكم الأخرى الكبيرة في المدن التي تعاني من نقص كبير في الموارد البشرية، في عدد القضاة وفي التجهيزات لمواجهة الكم الكبير من القضايا المطروحة، وأذكر أن عدد القضايا التي تصل إلى المحاكم ببلادنا تصل إلى حوالي 3 مليون قضية في السنة، إذن 6 دالمليون ديال المتقاضين سنويا أمام المحاكم.

إذن هذه المحاكم التي لا تبث في عدد كبير من... تكلف وزارة العدل والحكومة بطبيعة الحال عدد لا يستهان به من الموارد البشرية التي هي في شبه عطالة، بحيث أن أقل عدد ممكن أن يكون في محكمة الاستئناف في منطقة نائية هو 18 مستشار، بالإضافة إلى رئيس أول، وكيل عام، ورئيس كتابة الضبط، وحافلة لنقل الموظفين والسكن إلى غير ذلك، ونحن نتكلم عن الترشيد وعن الحكامة وعن الأحكام الجيدة.

في الحكومة السابقة كان الكلام كثير عن إعادة النظر في الخريطة القضائية على غرار ما وقع الآن في فرنسا لأن الذي يهم المواطن هو الحصول على حكم جيد وليس القرب، وكلنا نعرف رأي المواطن المتقاضي في قضائنا لعدة اعتبارات لا يسمح المجال بذكرها.

إذن السيد الوزير، نعرف أنه رجل سياسي بامتياز، رجل محنك، رجل وطني، رجل غيور على هذا القطاع وإن كان لا ينتسب إليه فهو ينتسب إلى القضايا الكبرى في البلد، الآمال معقودة على هذه الحكومة التي جاءت في أولوية الإصلاحات هو إصلاح القضاء وبالتالي الخريطة

القضائية، لا يمكن أن نتكلم على إصلاح القضاء بدون خلق توازن في عدد القضاة في المحاكم وحذف بعض المحاكم ذات المردودية الضعيفة جدا.

إذا نريد أن نساءل السيد الوزير:

هل للحكومة الحالية استراتيجية لإعادة النظر ومعالجة هذا الخلل ولرد الأمور إلى نصابها، ليكون هناك محاكم في خدمة العدل والعدالة وإرضاء المتقاضين بدل سياسة القرب التي تتناقض مع هذا المبدأ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير العدل، فليتفضل.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس لجنة العدل.

حقيقة ماغيمكن لي إلا نكون متفق معك 100% وتنسجل هاذ الشجاعة باش تكلمتي، لأنتي أول مرة مخاطب مع ديالنا تيقول على أن خصنا نراجعوا الخريطة القضائية في اتجاه تخفيض من العدد ديال المحاكم، ومعه الحق، لأن مني كنشوفوا التطور ديال الخريطة القضائية بالمغرب كنشوفوا أن مشينا بعيد بواحد السرعة اللي الآن خصنا نديروا واحد الوقفة ونراجعوا الكيفية باش كنحدثو المحاكم.

في 74 ديال القرن الماضي كانت في المغرب يا الله 39 محكمة، في 94 أصبحت 93 محكمة، اليوم في 2008 عندنا 108 ديال المحاكم بالإضافة إلى 108 ديال المراكز ديال القضاة المقيمين وعندنا 393 ديال المحاكم الجماعية وديال المقاطعات، كنشوفوا دابا كيفاش تطورت هاد الخريطة، ولكن فعلا تبين بحال اللي قال السيد الرئيس بان النشاط القضائي ديال واحد العدد ديال هاد المحاكم ناقص، بحيث كاين الموظفين اللي جالسين وماكيجبروا ما يعملوا بعض النوبات تجيهم قضية في النهار أولا ما تجيش، إذا هاذ الوضعية هادي ما يمكنش لها تبقى هاكاي.

فكيف اللي إنشاء وقع بسرعة ما خصشاي عاودتني الحذف يتم بواحد السرعة وبدون ما نفكرو في الأشياء، ولهذا حنا الآن في مرحلة ديال التفكير باش ندرسو مزيان آشنو اللي خصو يتحذف وما خصناش نحذفو الحاجة اللي خصها تبقى، وباش نشوفو آشنو اللي غادي نعملو في هذا الميدان؟

تكون عندنا مجموعة ديال المقاييس موضوعية خاص كيبان المقياس الأساسي هو النشاط القضائي، إلى كان النشاط القضائي كثير خصنا نعملوا محكمة، إلى ما كانش كثير غنفكرو بأن خصنا نبنيو، خصنا نجهزو، خصنا نجيبو القضاة، خصنا نجيبو الموظفين وخصنا الصيانة ديال هاذ الشي كلو، وهاذ الشي ما يمكنش يتم إلى ما كانتش... المحكمة كنعتبرها أنا وحدة إنتاجية خصها تكون عندها مردودية حتى هي ما خصهاش يكون عندها الضياع، إذا هاد الشي كله خصنا نخمموا فيه.

ولهذا وزارة العدل كتهيء دراسة من أجل إثبات هذه المقاييس، هذا لا يعني أننا ما غاديش نبنيو، راحنا مبرمجين محاكم في المستقبل، مبرمجين بحال اللي كنذكركم 22 محكمة، منها 4 ديال الاستئناف و18 ابتدائية غادية تكون، ولكن محتاجين لها، هذا ماشي محاكم اللي ما غاديش يجبروا ما يعملوا، إنما غادي يكون هاد الشي بمقاييس موضوعية وبحال اللي قال السيد الرئيس ماشي غير تحت الضغط ديال الطلب ديال الناس لاعتبارات لا علاقة لها بالموضوعية.

فالمبدأ ديال تقريب القضاء من المتقاضين، هذا مبدأ اللي احنا قابلينو ولا رجعة فيه، ولكن خاص هاد المبدأ خصو التحيين وخصو التحسين وخصنا نراجعو، والمراجعة هي المقاييس اللي اهضرنا عليها.

إذن احنا متفقين على هاد المراجعة وأحسن تكون عندنا محاكم أقل من اللي عندنا الآن ولكن الإنتاج ديالها والجودة ديال الأحكام تكون في المستوى اللي كينتظروه المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، هناك تعقيب الأستاذ الأنصاري؟ تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

أولا بغيت نشكر السيد الوزير الذي لم يفاجئني على تفهمه لهذا الوضع، وهذا قلته نظرا للموضوعية ديالو والغيرة ديالو على المصلحة العليا.

وكذلك السيد الوزير الشيء بالشيء يذكر، وقد أشرت إلى أن عدد المحاكم كان قليلا ولكن الآن تحت هاجس تقريب القضاء من المتقاضين المحاكم تكاثرت، الشيء الذي أثر على بعض المحاكم التي معروض عليها عدد كبير من القضايا.

وأذكر كذلك انه في الوقت الذي كانت المحكم قليلة كنا ننهج في بلدنا أسلوب الحكم، ليس الحكم الجماعي بل كان قاضيا منفردا هو الذي يحكم في المحاكم الابتدائية، فالآن المشكل متضاعف لان عدد كبير من القضايا الآن فيها هيئة ثلاثية، ثم أكثر من ذلك الآن المواطنون يعانون في بعض الجهات من عدم تقريب القضاء التجاري، حيث أنا أعطي مثل جهة مكناس-تافيلالت فيها محكمة واحدة وهناك من يقطع أزيد من 700 أو 800 كلم ليصل على مقر المحكمة التجارية.

عوض أن تكون هناك محاكم في شبه بطالة لابد أن نقرب شيئا ما ولو نصف المسافة، ثم القضاء الإداري الذي أصبح المغاربة الآن متفتحون عليه، وأصبحوا في دولة الحق والقانون يمارسون حقهم في الطعن في القرارات الإدارية والتوجه إليها فأصبحت لها، والإحصائيات تشهد بذلك، فلابد كذلك أن نفكر على الأقل من توسيع عددها وإعطائها كذلك نوعا ما واحد النوع من التقريب من المتقاضين.

إذن بالإضافة إلى هاد الشيء اللي قلتوا السيد الوزير، أنا لابد أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد أنه لو أجريتم بحثا عن هل المواطن يرغب في الحصول على حكم جيد وعلى حساب جيبه وانتقاله مسافة أبعد، أو يريد قضاء قرب ولكن بمعايير ليس هو راضيا عليها؟

وخاصة وهذا لا بد أن نقولها أن عدد كبير من القضاة لا يرغبون في التوجه إلى المناطق النائية والمحاكم النائية وما يربطهم إلا يوم الجلسات فجلهم يسكنون في المدن، وبطبيعة الحال ما هو جدوى قضاء لا يساير المجتمع الذي يحكم فيه والقاضي هو بطبيعة عمله لا بد أن يكون متفتحا على المجتمع الذي يبث في النزاعات المعروضة عليه.

إذا نتمنى أن نلتقي كذلك في اللجنة لنوسع النقاش حول هذا الموضوع الهام جدا، وقد أعطانا الضوء الأخضر السيد الوزير بدون شك ستكون لنا لقاءات لنتبادل الآراء في هذا الخصوص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

باسمكم جميعا أشكر السيد وزير العدل على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول موسم الحج لهذه السنة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش، فليتفضل الأستاذ محمد بلحسان لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمين الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لقد سجلنا بارتياح كبير الظروف الحسنة التي مرت فيها عملية تسجيل الحجاج برسم هذا الموسم، كما نثمن النزاهة التي تعرفها عملية القرعة التي انطلقت في 19 من هذا الشهر الجاري، وبهذه المناسبة لا يسعنا إلا أن ننوه بالمجهودات التي يبذلها القائمون على هذه العملية بصفة خاصة وبالحكومة التي لم تدخر جهدا من أجل تنظيم موسم الحج لهذه السنة على أحسن وجه.

وإذا كنا ننوه بكل ما سبق، وبالوقت المبكر لعمليتي التسجيل والقرعة وكذا بتخصيص نسبة 15% لكبار السن بمقاعد الحصة الإجمالية قبل عملية إجراء القرعة، فإننا نطالب بتحديد نسبة من الحصة الإجمالية للمواطنين الذين تقدموا بطلباتهم خلال المواسم السابقة.

كيف يعقل السيد الوزير أن واحد تسجل 3 مرات وما تجيش فيه القرعة وتنطلبو في المرة الثانية تكون واحد الحصة حتى لهادوك الناس اللي تسجلوا 3 أو 4 مرات، ونطالب كذلك برفع حجم التأطير الطبي والديني والقيام بالدورات التدريبية في وقت مبكر حتى تتحقق الأهداف المتوخاة منها.

وبصفة عامة نطالب الحكومة ببذل المزيد من المجهودات من أجل تمكين الحجاج المغاربة من أداء مناسك الحج في أحسن الظروف وأيسرها، وبهذه المناسبة نسائكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتكم لتنظيم موسم الحج لهذه السنة؟ وكذلك ما ستقومون به من أجل تفادي المشاكل التي تتكرر كل سنة بخصوص المواطنين الراغبين في أداء مناسك الحج؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على السؤال وعلى الجانب الإيجابي الذي ظهر له من عمل هذه الوزارة في تنظيم الحج، ونعده كما نعدكم دائما على أن الجوانب السلبية هي مسألة ديال العمل ديالنا المشترك لتفادي كل السلبيات، وللوصول إلى ما يرضي الحجاج الذين ينعمون بتوصية خاصة من أمير المؤمنين أعزه الله ومن عنايتكم أنتم السيدات والسادة المستشارين.

تسجل هذه السنة كما تعلمون 172 ألف و 812 من الناس الذين طلبوا أن يؤدوا مناسك الحج وكان قد تسجل في السنة الماضية واستغربنا ذلك 120 ألف، هذه السنة عدد المتسجلين 172 ألف و812، وكان الذين طلبوا أن يؤطروا بتنظيم وزارة الأوقاف 81.83% والذين طلبوا أن يؤطروا بوكالة الأسفار 18.17%.

ونحن دائما نتمنى أن تجتذب خدمات وكالة الأسفار المواطنين لكي نقتسم هذا العبء وذلك في إطار المنافسة في الثمن من جهة وفي الخدمات الجيدة من جهة أخرى، هذا أكرره وأعلنه فالوزارة ليست منافسة بل هي المنظمة المشرفة وتستطيع في ظروف لا نتمناها أن تحتكر الحج لمصلحة الحجاج، ولكن في الوقت الحاضر نحن نتمنى أن يزداد التأطير بواسطة وكالات

الأسفار إلى أن يصل حتى إلى 60 أو 70%، ويتوقف ذلك كما نعلم جميعا على المنافسة في الثمن وعلى المنافسة في الخدمات.

فيما يتعلق بالتأطير نحن كما تطلبون وكما تكررون نعدكم بأننا سنعمل قصار جهودنا لكي نحسن الخدمات، هذه السنة نفكر في شيء لا أحب أن أكرر ما نقوله دائما بصفة روتينية، الذي يمكن أن يدخل هذه السنة هو التأطير على المستوى المحلي على مستوى 50 حاجا، حبذا لو استطعنا أن نصل إلى 25 حاجا، مؤطر ل 25 من الحجاج.

تعلمون أن حصة التأطير الإداري محددة باتفاقيات نوقعها مع السلطات المسؤولة في الديار السعودية ولا تتعدى 400 من المؤطرين بما فيهم جميع أنواع المؤطرين، لكن ماشي التحايل، هذه الطريقة التي سنسعى إليها هو أن يؤطر بعض الحجاج بعضهم محليا طبعا بنوع من الإغراء ونوع من الاتفاق، وذلك يتوقف على إيجاد المؤطر الجيد والذي سنعمل على تكوينه تكوينا خاصا.

هذا هو الشيء الذي أقول لكم لأننا سنحاول إدخاله هذه السنة في قضية تأطير الحجاج، لأن التأطير هو تأطيران:

- تأطير ديني وعلمي يقوم به العلماء ويبدأ منذ الساعة التي نعرف فيها من هم الحجاج بلوائحهم في أماكنهم، وسنعمل كما طلبتم وكم نحن واعون أن يكون هذا التأطير أقرب ما يمكن من الحجاج.
- التاطير اللوجيستيكي، اللي هو ديال الناس ما يضيعوش، ما يتيهوش، يعرفوا متى يخرجوا، متى يركبوا إلى آخره.

ثم هنالك عدد من القضايا لسنا مسؤولين عنها، وقد كانت موضوع محادثاتنا في يوم 29 من الشهر الماضي مع السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية وجميع النقابات المعنية بالحج، وطرحنا عليهم عدد من ... وتفهموا كثيرا من الأشياء التي ترتبت عنها بعض الأخطاء في السنة الماضية ولا سيما فيما يتعلق بانتظار الحافلات.

ونحن نعدكم بصفة عامة على أن نطلعكم في كل ما جد في هذا الموضوع سواء في القاعة أو في اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على المعطيات والمعلومات التي تقدتم بها السيد الوزير، وكما جاء في كلمتكم ما غاديش نقولوا غير المشاكل، احنا الله يحسن عوانكم عارفين بأنه كاينة مشاكل ولكن كاينة إيجابيات وكاينة سلبيات، غير اللي كنطلبو بأن الإيجابيات تكون أكثر من السلبيات السيد الوزير.

وكمشكل آخر السيد الوزير على أساس أنه هاد السنة يمكن جاء الزيادة في ثمن التذكرة، لأن ثمن التذكرة تنطلبو بأنه إلى ما كانش غير الخطوط الملكية، كيمكن نشوفوا خطوط أخرى وتديروا واحد شركات آخرين اللي يمكن تكون منافسة، لأن باش 10 ألف درهم و500 درهم ديال التذكرة من 7 ألف درهم حتى 10 ألف راها شوية قاصحة، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

الثمن اللي طلبتوا الشركة هو 12500 ماشي ما قبلناش ليها اللي طلبات، وبعد مفاوضة ومقارعة وعندهم حجج قوية باش يطبلوا أكثر، فدفاعا على القدرة الشرائية للمنظمين يعني للفئات اللي كنظموها نزلناهم وفرضنا اللجنة الملكية للحج اللي عندها الصلاحية هي اللي تدخلت وفرضت هذا الثمن مقابل المطالبة ديال الشركة ب12500، وما أظن أنهم غادين يوقفوا هدا بالنسبة...

فلذلك قضية المنافسة الموضوع درسناه طولا وعرضا، ما يمكنش نقول لكم البلدان الأخرى ولا بالنسبة لكذا والطريق إلا كان... فاحنا غير ثقوا أننا ما مفرطينش في هاذ المسألة، زعما غير باش نختصرو، وإلى ابغيتو التفاصيل تفضلوا عندنا، بحيث أننا كندافعو على القدرة الشرائية ديال الناس.

فيما يتعلق بقضية... كنا كنعلنو على ثمن الحج عند الخروج من انعقاد مجلس يعني الاجتماع ديال اللجنة الملكية، هاد العام مقدرناش، يا الله هاديك البطاقة اللي فرضناها هي اللي عندنا، مازال لحد الآن معرفناش بشحال غادين نكريوا، وكاينة منافسة شديدة وكاين جو آخر هذه السنة، ولكن إن شاء الله ما تجي القرعة فين تنتهي حتى نكونوا قلنا للناس، نكونوا نتماوا كرينا للجميع، كرينا في المدينة وكرينا جزء في مكة وباقي لنا أكثر من 20 ألف مازال مكريناش في مكة، وظروف خاصة هاد السنة نتماو نتغلبو عليها جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله، شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي موجه لكم أيضا، حول الدورات التدريبية لفائدة الحجاج، للمستشارين المحترمين السادة: عمر المكدر، سعيد أرزيقي، إدريس مرون، أحمد الجوهري، عمر أدخيل، عباد الحسن، المهدي عثمون، الهاشمي السموني، مصطفى التومة، عبد الفتاح عمار، لحسن بوعود، عبد الحميد بنعلوش، عبد الكريم الهمس، محمد عدال، إدريس الحسني، الشرقاوي عبد الرحيم.

فليتفضل المستشار المحترم السي الشرقاوي لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

معالي الوزير المحترم،

نعلم السيد الوزير أنه مع اقتراب كل موسم الحج تقوم المندوبية الجهوية للشؤون الإسلامية بتنسيق مع المجلس العلمي بسلسلة من الدورات التدريبية لفائدة الحجاج المسجلين لأداء مناسك الحج، من أجل توعيتهم وإعطائهم التعاليم لأداء مناسكهم بصفة صحيحة، إلا أننا نلاحظ يا معالي الوزير أن هناك مجموعة من المناطق التي تستثنى من هذه الدورات التدريبية، وخصوصا معالي الوزير بالمناطق النائية، التي هم في أمس الحاجة إليها وإلى اللقاءات مع العلماء والمرشدين من أجل توعيتهم.

لذا نسائلكم السيد الوزير، ما هي المعايير التي تتخذونها من أجل إرسال هؤلاء العلماء والمرشدين؟

وهل هناك استراتيجيات لتعميم هذه الدورات التدريبية على كافة أنحاء المملكة؟

وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

كنشكر السيد المستشار لأن سؤال دقيق في نقطة دقيقة، قضية كيفاش كنعينوا مكان ديال التدريب بالنسبة للحجاج؟ مرتبطة بعدد الحجاج المتسجلين وفي أقرب منطقة لهم، وأنا أقول لك ماعنديش خريطة مضبوطة، ولكن السؤال ديالك نبهني أنا أنتي نبحث في هاد القضية وغاديين نلقاوا أحسن طريقة للقرب في التأطير، ولاسيما إذا الله تعالى وفقنا أن هاد الناس اللي غادي نختاروهم ونلقاوهم في كل مكان اللي يأطروا لنا الخمسين، وتكون عندو اللائحة ويدقوا عليهم ويلاقوهم مع المجلس العلمي ويكون مصاحبهم منذ الأسابيع الأولى فاش غا نكونوا ف... حتى يمشيوا معهم في الطيارة.

فعندكم الحق ولكن مكنفرطوش، ولكن السؤال ديالك يدفعنا أنه فعلا نبحثوا واش كاين شي نوع من الخلل في قضية اختيار، أننا الناس بالخصوص كيكونوا تيحرث حتى تيمشي للحج ولا تيحصد حتى كيمشي أسمو...، طبعا هاد الشي هدا كيمكن ذاك التأطير في الحقيقة إلى مالحيناش عليه تيقول حتى نمشي لتما راه غادي نتبعهم وغادي ندير ماداروا.

فعندك الحق غادي نبحثوا في القضية راه ما فيهاش التفريط، ولكن إلا كان راه غادي نعالجوه هذا هو، يعني المسألة واضحة وبينة ما فيها لا إشكال ولا حتى حاجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة الأستاذ المستشار المحترم السي الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

بكل صراحة الجواب ديالكم فاجأني بزاف ومؤثر، أنا تأثرت في هاد الجواب ديالكم، اللي بغيت نضيف لكم معالي الوزير: سمعنا أن عدد الحجاج اللي تسجلوا هاد السنة 172 ألف و 212، ربما هاد الشي اللي سمعت من عندكم مع السؤال ديال زميلي، كونوا متيقنين أمعالي الوزير أنا هدا العدد ربما إلا جيبينا نبحثوا غادين نجبروا واحد 40 حتى 45% اللي الناس الله غالب، ما عندهمش الثقافة، ما قاريينش وما تيعرفوش حتى أ و ب، ولكن الفضل لمن تيرجع؟ تيرجع لكم أمعالي الوزير أنتم اللي خصكم تتكلفوا لنا بالمرشدين والعلماء ربما وخا غير يدوروا فالعالم القروي اللي تنتكم عليه، اللي عدد ديال الحجاج اللي تيمشيوا وما عندهمش حتى آية حافظينها باش يصليوا.

وبالخصوص معالي الوزير الموقف اللي تيكون مؤثر أن في الطواف، أن فالطواف راه متيكونش المطوفين معهم، تيكونوا بعض المرشدين المغاربة ولكن قلال، أنا متنقولكش المرشدين ما كايينش، كاينين، السنة الماضية أنا كنت وشفتهم ولكن قلال، الإمكانيات ما كايننش، أنا أتأسف من بعد شي حاج حاجة أو حاج تيديروا الطواف وما تيعرفوا ما يقولوا وغير تيديروا دورة، كأنهم تيدوروا والصلاة على النبي، هاد الشي اللي عطا... كيفما جاب الله، الله غالب.

فاحنا تنشكرك أمعالي الوزير، وتنطلبوا منكم لأن راه عندكم حتى الأجر مع الله سبحانه وتعالى إلى زدتيوا كثرتوا شوية ديال المرشدين والعلماء ودرتوا بحال اللي وعدتونا دابا باش ينوضوا على الأقل غير ينبهم كيفاش الطواف كيكون؟ وعلى الأقل يحاولوا كيفاش واخا غير اللي قال المطوف غادي يسمعوا الآخر... ما تيكونش معالي الوزير ...

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أشكر السيد المستشار المحترم.

هذا هو اللي علينا غادي نقلبو يكون مؤطر ل 50، ما عمر هاد القضية كانت عندنا دائما مشكلة ديال أن البعثة الإدارية ما يمكنلناش نتعداوا واحد السقف، وفيها الاستقبال، وفيها التأطير، إلى آخره من غير البعثة العلمية، قلنا هاد العام غادي نديروا نحاولوا إن شاء الله وندیروا واحد التجربة أن واحد 50 كيعرفهم في بلادو قبل ما يسافر معهم ويكون قادر أنه يرشدهم وفي نفس الوقت يعاونهم باش ما يتيهوا، لو كون لقينا نزلوا 25 ما نكرهوش على الأقل واحد معهم في السيارة د النقل اللي كنهز تما 50.

غير بغيت نختم نقول بأنه في هاد الناس اللي تسجلوا ما عمرنا غادي نرضيوا الناس د الحج لأن الحصة محدودة، وقلنا بأن الزيادة في الحصة لو طلبنا ممكن ولكن غادي يبقى دائما محدود ولكن راه ما كاينش الزيادة في المحل فين كنزلوا في منى.

لذلك راه منقدروش نزيديوا أكثر وإلا غادي نسببوا في واحد الحاجة اللي مايمكنش لنا نتحكموا فيها وغادية ترجع العواقب علينا.

هاد السنة الناس المسنين اللي تسجلوا والحمد لله بحال العام الفايت، أصغرهم عندو 79 سنة، هادو المسنين اللي اخترنا 4500، ولكن أكبرهم سنا العام الفايت كان 107، هاد العام 127، من ذلك ما عرفناهاش غادي نسول المصالح واش هو حاجة ولا حاج؟ وغادي نشوفو نرافقو معاه واحد الممرض أو ممرضة خاص، ماشي إلى احتاج ربما يكون صح منا، نطلبوا الله تعالى ف 127 سنة هاد العام شي حد طالب يحج من هاد الناس اللي تختاروا غادي يمشي للحج ونطلبوا الله تعالى أنه يكون الدعوات ديالو... الله تعالى أطال في عمره، تزاد في عهد مولاي الحسن الأول أطال الله عمره أو أطال عمرها حتى يحج ويحجوا إن شاء الله ... شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة، إلا أنه توصلت برسالة من السيد رئيس الفريق الأستاذ أوعمو يطلب تأجيل السؤال، هل لكم رأي آخر؟ إذن سيمر السؤال.

السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول تفاقم ظاهرة المشردين بالمدن المغربية، للمستشرين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، محمد الزعيم، الحسن أكوجكال، محمد القندوسي، العربي خربوش، حسن الغزوي، سيدي محمد أخطور، محمد صالح اقميزة، أحمد الرحموني، أحمد الشوفاني، جناح عبد العزيز، ومحمد الرحموني، الكلمة للأستاذ أكوجكال لشرح السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد الحسن أكوجكال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

يشكل تواجد المختلين عقليا والمتشردين في شوارع المدن المغربية وساحاتها العمومية ومحطاتها الطرقية بكثرة ظاهرة مخلة بمظهر المدن والقرى المغربية، وخطرا على سلامة المواطنين وآفة مأساة بكرامة الإنسان بوجه عام، وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على ضرورة رعاية هذه الفئة الاجتماعية وحقها في التمتع بالأمن الاقتصادي وفي الحياة في شروطها الدنيا، وهو واجب إنساني واجتماعي للدولة وللمجتمع.

نحن ندرك السيدة الوزيرة أن معالجة هذه الظاهرة يهم قطاعات حكومية متعددة منها وزارة الصحة ووزارة الداخلية، لكننا نود معرفة برامج وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن فيما يتعلق بمجال اختصاصها.

فما هو برامج وزارتكم معالي الوزيرة للمساهمة في التخفيف من هذه الظاهرة سواء فيما يتعلق بالإيواء أو التدخل لدى القطاعات الحكومية الأخرى، لإيلاء مزيد من الاهتمام والرعاية لهذه الفئة الاجتماعية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بغيت في البداية نشكر السادة المستشارين ديال فريق التحالف الاشتراكي على وضع هذا السؤال المهم حول محاربة ظاهرة المتشردين، اللي الأرقام ديال 2005 حسب الخرائط ديال الهشاشة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كتقلنا ما بين 150 ألف حتى 200 ألف ديال الأشخاص اللي كيعيشوا بدون منزل قار على صعيد البلاد، وهاد الرقم كيتقاطع مع الرقم اللي حصلنا عليه من خلال البحث الوطني حول التسول اللي قامت به وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن في 2007 واللي كيعطينا أنه كاين هناك 195 ألف ديال المتسولين والمتسولات، وهاذ الظاهرة مع الأسف كتمس كذلك الأطفال، حيث أنه:

11.5% من مجموع هاد المتسولين هما عندهم أقل من 18 سنة، وتيتعلق الأمر باليتامى وأطفال الشوارع أو أطفال مرشحين للهجرة السرية.

و29.6% من هاد الأشخاص هما أشخاص مسنين اللي عندهم أكثر من 60 سنة، والأسباب متعددة منهم الفقر 51.8%، منهم الإعاقة بنسبة 12.7% بالإضافة إلى المرض والبطالة إلخ.

ومعالجة هاد الإشكالية كما جاء في السؤال ديالكم السيد المستشار المحترم، تيترجع إلى العمل القطاعي ديال كل مكونات الدولة من قطاعات حكومية ومجالس محلية.

المبادرة الوطنية للتنمية كذلك تلعب دور أساسي من خلال البرامج الأفقية ديال محاربة الهشاشة، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن عندها من ضمن المهام ديالها تنسيق البرامج الحكومية فيما يخص التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة وكذلك تنظيم التعبئة الاجتماعية لمحاربة هاذ الظواهر.

وفي إطار خطة العمل ديالنا من أجل مناهضة التسول فوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن كترمي إلى إعادة الإدماج الاجتماعي ديال هاد المتسولين، سواء الإدماج داخل الأسر ديالهم أو الإدماج السوسيو اقتصادي عبر الأنشطة المدرة للدخل أو القروض الصغرى، وكذلك إعادة الإدماج داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والوزارة قامت بتأهيل هاد المؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية سواء على صعيد التجهيز أو التدبير أو التأطير.

والبرنامج ديال محاربة التسول تمت الانطلاقة ديالو في الدار البيضاء والرباط وفاس تحت شعار "نعم للتضامن" اللي هو واجب إنساني وديني وحضاري، ولكن لا لتشجيع التسول الاحترافي اللي كيهم 62.4% من مجموع المتسولين.

فالإستراتيجية ديال الوزارة ديالنا مبنية على المقاربة المجالية، وكتقوم من خلال مؤسسات التعاون الوطني للي هي موجودة في كل الأقاليم والعمالات البلاد، و55% من مجموع الميزانية ديال الوزارة كتمشي لهاد المؤسسات ديال التعاون الوطني، المراكز الاجتماعية اللي كتديرها التعاون الوطني كيوصلوا العدد ديالهم إلى 2200 وعندهم 210 ألف ديال المستفيدين، منهم 35 مركزا اللي كيستقبلوا أكثر من 3500 ديال النزلاء من الأشخاص المسنين.

فيما يخص الأطفال هناك دور اللي لاستقبال الأطفال اللي العدد ديالها كيوصل ل 800 وحدة اللي كتستقبل 56 ألف مستفيدين نزلاء من الأطفال.

ومن جهة أخرى وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة التضامن عندها عدة برامج لحماية الطفولة في وضعية هشاشة، منهم برنامج "اندماج" لأطفال الشوارع وبرنامج "إنقاذ" لمحاربة العمل ديال خادمات البيوت، وخلقنا زوج وحدات ديال حماية الطفولة في الدار البيضاء ومراكش، وعندنا وحدة ديال الإسعاف الاجتماعي المتنقل في الدار البيضاء.

وفي الإستراتيجية ديال 2008-2012 برمجنا تعميم هاد المراكز إلى كل جهات المملكة من خلال إنشاء 16 ديال المراكز مرجعية ديال الحماية الاجتماعية فيهم وحدات حماية الطفولة والوحدات وحدات المتنقلة للإسعاف الاجتماعي، والتوجيه ديالنا هو من أجل تحضير الظروف لمنع الظاهرة ديال الأطفال في الشوارع اللي خاص ولا بد يكونوا اللي هما مؤسسات الرعاية الاجتماعية من اجل إيواء كل الأطفال اللي هما في وضعية الشارع.

وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ أكوجكال.

المستشار السيد لحسن أكوجكال:

شكرا السيد الرئيس.

وتنشكر كذلك السيدة الوزيرة على جوابها وعلى الجهود التي تبذلها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن لمساعدة المحتاجين والمهمشين، لكن السيدة الوزيرة رغم هاد المجهودات أن هناك تفاقم في الوضع لأن هناك متشردين في شوارع المدن يعني بكثرة وهناك مختلين عقليا، وهاد الفئة أولا تحتاج للعلاج وهذا لا بد من التنسيق ديالكم مع وزارة الصحة للنقص من هذه الظاهرة، وهناك كذلك نقص في مراكز الإيواء لأن عدد من المشردين وصلوا إلى هاد المراكز لكن أكثرهم لم يبقى في هاذ المراكز لان ربما كان نقص في الإيواء، ما عرفت.

السيدة الوزيرة،

بالنسبة للأطفال كما قلتي في الجواب ديالك نريد المزيد من الإدماج، لان في التعليم والتكوين لأن هناك أطفال قاصرين لابد من التعليم والتكوين باش ما غادي نقولو راه دياهم باش نحيدوهم من الشوارع، لابد يكون إدماج بالحق فعلي، وهنا لابد يكون بتنسيق ما بين وزارة الأسرة و التضامن مع وزارة التعليم إلى غير ذلك، وتنشكرك مرة أخرى السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، هل لكم تعقيب السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

المهم السيد المستشار بغيت فقط نقول لكم بأنه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هناك عدة مراكز 573 مركز ما بين 2005 و2007 اللي تمت البناء ديالها أو التجهيز ديالها و445 تأهيل ديال المراكز الاجتماعية و 44 ديال التكوين ديال مراكز تقوية قدرات ديال مدبرين ديال هاد المراكز ديال التدبير.

فيما يخص المختلين عقليا فعلا مع تطبيق النظام ديال التغطية الصحية بالنسبة للمعوزين كيفتح آفاق غاتم الانطلاقة تعطي الانطلاقة إنشاء الله في إقليم تادلة أزيلال اللي غتعطي الإنطلاقة ديال التكافل بهاد الاشخاص من الناحية الطبية، ولكن كذلك ما خاصناش ننساوا الدور ديال الأسرة

اللي كتلعب واحد الدور مهم بزاف، وخصنا ولابد نقويوا القدرات ديال الأسرة من أجل السماح لها أنها تلعب الدور دالها ديال التكافل.

بالإضافة إلى إصلاح ديال صندوق المقاصة اللي بلا شك أنه غادي يوفر يعني الميزانية اللي غاتمكن فعلا أنها تسمح لنا أننا ندعموا القدرات ديال الأسر، ونسمحوا لهم أنهم يدمجوا بطريقة أحسن الأطفال وما يخليوهمش يمشيوا للشوارع، وشكرا مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على المساهمة.

ننتقل إلى قطاع المالية وعدد الأسئلة فيه ثمانية.

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول شركات المناولة والحرمان من الاستفادة من الامتيازات الضريبية، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بن قدور، أحمد حاجي، محمد عبو، محمد المفيد، إبراهيم الحب، بنونة الوريدي عمر، أحمد السرغيني، لحبيب نواس، مولاي محند المسعودي، علال عزيوني، عبد الله الغوتي، لحسن العواني، خيري بلخير، حميد العكرود، الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

باسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي الوزيرة،

السادة المستشارين،

أختي المستشارة،

في إطار المنهجية التي تنهجها الحكومة لتشجيع الاستثمار والتصدير، تستفيد الشركات المصدرة للمنتوجات والخدمات من مجموعة من الامتيازات الضريبية على سبيل المثال، الإعفاء من الضريبة على الشركات طيلة الخمس سنوات الأولى والاستفادة من التخفيض بنسبة 50% من بعد هذه المدة، غير أن معظم هذه الشركات غالبا ما تضطر إلى الاستعانة بشركات المناولة من اجل الإيفاء بطلبات في الموعد المحدد.

لذا نساء لكم السيد الوزير: لماذا لا تستفيد الشركات المناولة من نفس الامتيازات التي تستفيد منها الشركات المصدرة مادام نفس المنتوج هو المهيأ للتصدير وإعطاء القوة لمنافسة الشركات الدولية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للإجابة على السؤال، فليتفضل.

السيد صلاح الدين مزوار، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا الشكر للسادة المستشارين اللي وضعوا هاد السؤال المتعلق بإشكالية تطبيق الاستفادة من التخفيض على الضريبة على الشركات بالنسبة للشركات المناولة التي لا تصدر مباشرة.

للتذكير فقط بأنه الامتياز الضريبي ما بقاش مطبق بمفهوم 50% لكن ب 17.5%، مرتبطا بالإصلاح الضريبي المرتقب واللي تتهدفوا من ورائه تخفيض الضريبة على الشركات بشكل عام.

هاد القضية ديال المناولة كان فيها آراء وآراء مختلفة، كاين هناك أولا الصعوبة المرتبطة بتطبيق هاد الاقتراح لأنه ليست هناك أية دراسة لحد الآن ولهذا سنحاول معالجة هاد الإشكالية، لأنه ما كاينش المستفيد ماشي غير الشركات المناولة، لكن الشركات كذلك التي تشتغل داخل السوق الوطني واللي طرف من المنتجات ديالها موجه كذلك إلى الشركات التي تصدر، إذن هاذ المسألة تهم النسيج الاقتصادي برمته لكن ليس المناولة لوحدها، ما يمكناش نقتصروا غير على مفهوم المناولة لأنه ما يمكنش تقول علاش هداك والآخر لا؟

لهذا ليست هناك لحد الآن دراسة مدققة لمعرفة:

أولا، عدد الشركات التي تساهم في هاد العملية؛

ثانيا، ما هو التأثير المباشر على ميزانية الدولة في حالة تطبيق هاذ العملية.

لتجاوز هاذ الإشكال، كان اتخذ القرار انه نخلقوا واحد الوظيفة جديدة نظرا للتحول ديال الاقتصاد الوطني وكذلك المؤسسات المصدرة، أنه نخلقوا ما يسمى ب Les plates formes d'exportation اللي غتعطي الإمكانية للشركات المناولة التي لا تصدر مباشرة، واللي كتشتغل مع هاد النوع من الشركات، للاستفادة من التخفيض من الضريبة على الشركات على غرار ما تقوم به الشركات المصدرة.

هذا هو يعني محطة أولى، لكن عندي اليقين نظرا لكل التحولات اللي كنعيشوها والدور كذلك ديال المقاولات الصغيرة والمتوسطة داخل النسيج الاقتصادي المغربي واللي عندها ارتباط غير مباشر بعملية التصدير، أنه من الضروري أنه على الأقل إكون عندنا معرفة مدققة.

ثانيا، يكون عندنا معطيات مرقمة اللي على أساسها يمكن لنا نبنيوا سياسة من هاد النوع، اللي في آخر المطاف ما يمكن لها إلا تدعم القوة التصديرية ديال بلادنا، لأنه حتى واحد ما عندو مصلحة لكون أنه الشركة وطنية يكون عندها اختيار ما بين اللجوء إلى الاستيراد بدون ضرائب أو اللجوء إلى شركة عاملة داخل التراب الوطني مع تأدية الضريبة على القيمة المضافة، مع العلم أن تأدية الضريبة على القيمة المضافة تسترجع بالنسبة للمؤسسات المصدرة.

إذن هناك عمل ضروري أنه نقوموا به باش يمكن لنا نهيئوا الظروف اللي غا تسمح للمقاولات المصدرة بشكل غير مباشر أن تدخل في إطار نوع من الاستفادة المرتبطة بالصادرات، مع العلم أن أؤكد أنه ما خصناش نوجهو المقاولات ديالنا نحو الشراء من خارج الوطن، أنهم يبقاو مرتبطين بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والمناولة بشكل عام ببلادنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟

إذن شكرا للسيد الوزير، شكرا للسيد المستشار.

ننتقل للسؤال الموالي موجه أيضا إلي السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضوري، زبيدة بوعياد، عبد السلام خيرات، مولاي الحسن طالب، حسن قاسمي، المحجوب الدابدا، محمد نقاد، عبد الحميد فاتحي، محمد تحيفة، علي سالم شكاف، الكلمة للأستاذة زبيدة بوعياد، فلتتفضل.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد انخرطنا في أهداف الألفية الإستراتيجية العالمية منذ 2000 وبدأنا في تطبيقها منذ حكومة التناوب الأولى ونحن الآن بصدد العد العكسي لهذه الإستراتيجية.

السؤال وضعناه السيد الوزير في 3 ديسمبر2007، قبل التصويت على وكالة الشراكة من أجل التنمية، وآنذاك سؤالنا كان يرتكز على كيفية تدبير كل المساهمات المالية التي تدخل في تطبيق هاذ إستراتيجية الألفية، رغم أنه الحكومات السابقة ومنذ 2004 كانت تقدم تقارير لتطور هذا البرنامج الألفية للمنظمات الأممية من أجل توضيح كيفية حكامة هذه الأهداف الألفية على مستوى بلدنا.

سؤالنا السيد الوزير لازال موضوع الساعة، ونريد أن توضحوا لنا الإستراتيجية المستقبلية للهدف الثامن في إطار الشراكة مع الدول النامية، وفي إطار مساهمة الدول النامية مع بلدنا؟ وكيفية التعامل مع هذه المساهمات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة لهذا السؤال المتعلق بمدى التقدم الحاصل في الأهداف المرتبطة بتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية.

بالطبع كما أشارت إلى ذلك السيدة المستشارة المحترمة منذ حكومة التناوب كان توجه اجتماعي واضح، اللي تعكس على مستوي الميزانيات المختلفة والمتعددة منذ سنة 2000 اللي سمحت أنه في بعض السنوات وصلنا إلى 55% من الميزانية موجهة إلى القطاعات الاجتماعية.

وهذا التوجه كان مرتبط بالبرامج التي تحددها مختلف القطاعات الاجتماعية واللي على أساسها يكون هناك البحث عن التمويل الضروري للوصول إلى الأهداف التي تم تحديدها في إطار البرامج القطاعية، كان هناك في إعتقادي تطور من الناحية المنهجية، دمجنا 3 دالأشياء في اعتقادي أساسية.

الأول، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لأنه مشات للمحلات اللي فيها ضعف؛

النقطة الثانية، هو ربط هاد المنهجية المرتبطة بالتنمية الاجتماعية، بالتنمية الاقتصادية، لأنه هذا الجانب كذلك جانب أساسي وكل الإستراتجيات القطاعية توجهت في هذا الاتجاه؛

النقطة الثالثة، هي كل ما هو مرتبط بالالتقائية، لأنه لمسنا كذلك عبر الممارسة بأنه كاين هناك مجموعة من المبادرات التي يجب أن تتجه في نفس الاتجاه، اللي غتسمح بالتأثير المباشر على البرامج وعلى كذلك الأهداف ديال الألفية يتم تحقيقه.

ما هو دور وزارة الاقتصاد والمالية في هذه الدينامية؟

بالطبع المسؤولية ديال وزارة المالية هي شيئين:

النقطة الأولى، على مستوى الميزانية أنها توفر انطلاقا من الأهداف المسطرة واللي كتحمل مسؤوليتها في آخر المطاف القطاعات التي تسهر على هاذ الجوانب أنها توفر ليها الإمكانية؛

النقطة الثانية، إلى ما كانتش عندها الإمكانية على مستوي ديال الميزانية، انه تمشي تبحث في إطار الشراكات على التمويلات التي تساعد كل القطاعات على تحقيق هذا الهدف.

أعتقد بأنه هذا الجانب ليس ابتكار اليوم، يعني هاد المسألة هي الممارسة التي تمشينا عليها لحد الآن، كيبقى اليوم أنه القدرة على تفعيل وتطبيق مجموعة من المؤشرات المرتبطة بمجموعة ديال القطاعات، الصحة مثلا، هناك قناعة بالنسبة للحكومة أنه على مستوى الصحة يجب الرفع بشكل قوي كل الإمكانيات المالية لمساعدة قطاع الصحة، باش المؤشرات ديالو اللي هي مؤشرات التي تعتبر من المؤشرات الأكثر تأخر أنه تقدم، وهناك كذلك بالطبع القطاع التعليمي وهناك قطاعات متعددة.

هناك تمويلات التي جاءت في إطار برامج، وكلنا كنعرفوها وتم التوزيع ديالها على حسب القطاعات واللي كتصب كلها في آخر المطاف إلى تحسين الدخل، لأنه يعتبر أنه عبر تحسين الدخل يمكن كذلك تحسين مجموعة من المؤشرات.

إذن هذه هي المنهجية العامة التي نشتغل عليها، وبالطبع معالجة إشكاليات من هذا النوع هي معالجة يجب المساهمة فيها من طرف الجميع، لأنه كل ما ابتكرنا كل ما ساعدنا كذلك على تحقيق أهداف الألفية، ونتمنى أنه الوثيرة التي دخلنا فيها اليوم أنها وثيرة غتسمح لينا باش نحققوا هاد الهدف قبل الأفق ديال 2015، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للأستاذة بوعياد المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات، لكن لماذا في الواقع طرحنا كذلك هذا السؤال؟ نظرا لكما قلتم للتمويلات جد مهمة التي تأتي من خلال مشاريع لتحقيق الأهداف، لكن دور البرلمان وانطلاقا من صلاحيته الدستورية تقتضي أن تكون المراقبة كذلك المالية لكل هذه التمويلات التي تأتي من الخارج في إطار مؤسساتي، مثلا على ضوء بحال الوكالة للشراكة من أجل التنمية بقانون واضح وبحكامة معروفة، لأنه أحيانا يمكن أن تتخذ بعض القرارات وتكون هديك التمويلات نصفها كيمشيو في الدراسات، وهذي وقعت ولدينا أمثلة.

وبالتالي سؤالنا كان قبل صدور هداك القانون لوجود وكالة.

أولا، من أجل حكامة جيدة لكل التمويل الخارجي؛

ثانيا، مراقبة البرلمان كذلك لكل التمويلات الخارجية من أجل تحقيق الأهداف كيف جاءت في أهداف الألفية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشارة المحترمة، السيد الوزير هل لكم رد؟

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا لكم السيد وزير الاقتصاد والمالية حول "الأموال المغربية بالأبناك الخارجية"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، الحسين الحداوي، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الكلمة للأستاذ الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تناقلت الصحف المغربية مضمون التقرير الإحصائي الصادر عن البنك الدولي للتمديد، وما يثير الانتباه هو حجم ودائع المغاربة بالأبناك الأجنبية الذي ارتفع إلى 12.4 مليار دولار سواء بالنسبة للأبناك والمؤسسات العمومية أو بالنسبة للأشخاص الذاتيين ومقاولات القطاع الخاص، ويشير نفس التقرير أن هذه الودائع عرفت ارتفاعا من 8.3 مليار خلال 2004 إلى 12.4 مليار سنة2007.

فالسيد الوزير هل يمكن اعتبار ذلك هروب للرأساميل؟ وفي حالة صحة ذلك أتفكر الحكومة في إجراءات تحفيزية لتشجيع الخواص باستثمار أموالهم بالداخل والحيلولة دون تهريبها وحتى تصديرها إلي الخارج؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا لوضعكم هذا السؤال الذي سيسمح، أتمنى ذلك، أن يرفع اللبس حول هذا التقرير وحول القراءة التي أعطيت لهذا التقرير عبر بعض المعطيات المرقمة اللي غادي تنور بالطبع مجلسكم الموقر وكذلك الرأي العام الوطني.

بالطبع نشر البنك الدولي في دجنبر 2007 الإحصائيات المتعلقة بالموجودات والالتزامات الخارجية بالبنوك المقيمة في أربعين دولة، واللي تم نشرها إذن من طرف البنك الدولي، ويشير هذا التقرير ديال هاد البنك أن ودائع المغاربة بالخارج بلغت حوالي كما قلتم 12.5 مليار دولار بما في ذلك إيداعات المؤسسات البنكية وإيداعات المتعاملين العموميين والخواص.

اللي نبغي نشير لو أولا أن هذه الودائع بقت مستقرة ما بين 1995 و2004 في حدود 6.6 مليار درهم، ثم ارتفعت إلى 12.5 مليار درهم في 2007.

هناك ثلاث أسباب أساسية:

السبب الأول، التطور الكبير لموجودات بنك المغرب بما فيها الجزء الموظف في صيغة ودائع والتي انتقلت من 14.5 مليار دولار إلى 21.3 مليار دولار.

السبب الثاني، تحرير الاستثمارات الخارجية اللي بالنسبة للبنوك ابتداء من ماي 2002، واللي عطت أن ودائع البنوك المغربية لدى ممثلي البنوك الدولية انتقلت من مليار دولار إلى ثلاث ملايير دولار.

السبب الثالث، هناك كذلك ارتفاع ودائع المؤسسات العمومية والخاصة خارج القطاع البنكي، اللي ارتفعت من2.6 مليار دولار في 1995 إلى 3.6 مليار دولار في 2007.

إذن هذه تشكل 29% من القيمة ديال الودائع كلها، هاذ الودائع كتكون من شيئين:

ودائع المقاولات المغربية الكبرى اللي تتوفر على تمثيليات في الخارج، الخطوط الملكية المغربية، كوماناف إلى آخره.

هناك ودائع المغاربة القاطنين بالخارج والموظفة في دول أخرى غير البلدان الإقامة.

إذن خلاصة ديال هاذ الشي هذا كلهو هو:

أولا، 85% من الودائع اللي ارتفعت ما بين 95 و2007 مرتبط بموجودات البنوك التجارية وبنك المغرب لدى الأبناك الدولية، وهذا جاري به العمل في كل الدول اللي كتعامل دوليا.

15% اللي بقات كتمثل نسبة إرتفاع ودائع الفاعلين خارج القطاع البنكي، تعزى إلى تثمين الذي عرفته تلك الودائع بفعل تأثير ميكانيزمات الصرف وارتفاع عائدات تلك الودائع، اللي هي كذلك خصنا ندخلوها بعين الاعتبار.

إذن هذي هي المعطيات المرقمة، باش نمشي لجوهر السؤال، واش المغاربة كيخرجوا الفلوس على برا؟

أنا كنعتقد انطلاقا من المعطيات المرقمة بأن الاقتصاد المغربي نظرا للجاذبية ديالو ماشي اقتصاد اللي الناس كتخرج الفلوس بقدر ما هو اقتصاد اللي الناس كتبحث تدخل فيه الفلوس، وهاذ الجانب هو التحول في نظري اللي ايجابي ومهم بالنسبة لبلادنا.

قبل كان أنه الإطار والمناخ إلى آخره في التسعينات، لكن منذ حكومة التناوب ومنذ انطلاق العملية ديال الإصلاحات الجوهرية اللي عرفتها بلادنا، اليوم وصلنا إلى وضعية نحمد فيها الله أن الناس ولات كتبغي تدخل فلوسها ماشي كتخرجهم، لأن مني غيخرج فلوسو فين غادي يمشي يستثمر؟ فين هي الدول اللي غادي يمشي يحط فيها فلوسو؟ واش هاد الدول هادي غادي تضمن لو نفس العائدات اللي غيمكن يسمح ليها اقتصاد يعرف نمو يفوق 5 و6% سنويا، وفيه إمكانيات الاستثمار متعددة وفيه إمكانيات كذلك ديال العمل المتعددة.

لهذا أعتبر بأنه هاذ التحول مرتبط كذلك بتحول الاقتصاد الوطني، وما خصناش يكون عندنا كذلك عقدة نقص، حنا كنقولوا بأنه دخلنا للعولمة معنى انه الرأسمال يتحرك في كل الاتجاهات، ومصلحتنا أنه المقاولات المغربية، المؤسسات الوطنية تستثمر فين ما كان يمكن ليها تستثمر لأن العائدات ديال الاستثمار على المستوى الدولي كذلك لها انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم الأستاذ الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

يمكن لي نقول لكم أنه نشرت بعض الصحف أن الأمريكيين في إطار مراقبتهم لتحرك أموال الإرهاب ضبطوا أموال كبيرة هربت من المغرب إلى الأبناك السويسرية، هذه الأموال حسب المصادر لشخصيات مغربية معروفة، فإذا كانت الدولة المغربية تقدم مختلف التحفيزات في سبيل جلب الرأسمال الأجنبي.

ألم يكن من الأجدى أن تعمل الحكومة على استعادة الثقة للمستثمرين الوطنيين لتحفيزهم على الاستثمار ببلدهم المغرب؟ بل يجب أيضا القيام بحملات تحسيسية لفائدة المغاربة الذين يوظفون أموالهم بالخارج.

السيد الرئيس،

الكل يتذكر حين كانت تطرح أسئلة في هذه القبة، وكانت واحد المجموعة ديال الأسئلة تتطرح لا عندنا ولا عند مجلس النواب، هاذ الأسئلة كلها فين تتصب؟ كنا تنقولوا أنه الجيل الثاني والثالث ما مبقاش يبغي يجي للمغرب يدوز العطلة ديالو، ولكن بفضل السياسة الحكيمة ديال سيدنا الله ينصرو أنتما تتشوفو أنه اللي كان تيبيع الدار ديالو ويمشي يشري دار في الأماكن اللي كان تيقطن فيها في الخارج، أنه اليوم ولى العكس.

بفضل السياسة ديال سيدنا الله ينصرو، بحيث واحد المجموعة الآن ديال العمال بالخارج الآن ولاو تيجيوا يقضيوا العطل ديالهم وتيشريو في بلدهم الأصل، وهكذا احنا بغينا نمشي الحكومة انه تكون سياسة اللي تعاود ترجع لهاد الناس هادو الثقة ويعاودوا يجيوا يستثمروا في البلاد ديالهم.

اللي يمكن لي أن نقول لك السيد الوزير، لأن هذا الحجم اللي قلنا راه تيعادل تقريبا 75% من المديونية الخارجية، وثلث مجموع المديونية المغرب تساوي أيضا حجم الاستثمارات العمومية المعلن عليها سنة 2008 وتعادل كذلك حجم العجز التجاري وتساوي ما يناهز 40% من مجموع موارد ميزانية المغرب.

السيد الوزير،

نحن في المغرب أيضا، وهاذ الشي خصك تعرفو، أننا تنشددوا المراقبة على دخول الأموال من الخارج والجارة الإسبانية هي التي تستفيد من هذا التشديد، بحيث في اسبانيا أي شخص مسموح له باش يمشي لأول نقطة عبور وتيصرح بذاك المبلغ، ومنين تيصرح بداك المبلغ تتعطى لو شهادة مقابل ذلك المبلغ تمكنه من فتح حساب بنكي والحصول على الإقامة، وكل هذا في جو من الترحاب أي تيشجعوا الناس باش يدخلوا عندهم الفلوس.

فالسيد الوزير،

لا نقول أن الانفتاح على الأموال ذات المصدر الأجنبي يعني التخلي عن المراقبة والمتابعة، ولكننا نقول أن نفتح نقاشا جدي حول هذا الموضوع حتى تعود الثقة ويرجعوا المغاربة يستثمروا في بلادهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا لكم ، لكم تعقيب السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

المسألة ديال الثقة كنعتقد بأنه الحمد لله بلادنا كسبت الثقة كيفاش يمكن المستثمرين الأجانب يجيوا يستثمروا، ونقولوا بأنه المغاربة ديالنا ديال الجيل الثاني والجيل الثالث ما عندهمش الثقة في الاستثمار، يعني هذا تناقض، ما يمكنش نقولوا بأنه كاين هناك ناس كتجي تستثمر والاستثمارات الأجنبية في ارتفاع مضطرب والاستثمارات الوطنية في استثمار مضطرب، ونقولوا بأنه هناك طرف ليس له ثقة بالاقتصاد الوطني وما غايجيش يستثمر.

إذن كنعتقد بأنه هاد المسألة، سمح لي باعتقادي المتواضع، أن بلادنا الحمد لله كسبت المصداقية وكسبت الثقة، يمكن يكون هناك بعض الخلل في بعض الأشياء أو إشكاليات تقنية يمكن الواحد يصلحها، لكن مسألة الثقة أعتبر بأنه الحمد لله بلادنا كسبت الثقة لأنه عندها المصداقية في التعامل العملي والعقلاني مع الاستثمار سواء كان خارجي أو داخلي، كنستعملوا معاه بطريقة عقلانية، وفوق هاذ الشي هذا بالنسبة لدول أخرى كنعطيوا الوضوح الإستراتيجي اللي دول أخرى ما كنعطيهش، كنقولوا فين بلادنا غادي تمشي؟ أشنو هي الاختيارات ديالها؟ فين كاين مجالات الاستثمار والمساعدات كذلك والمواكبة؟

إذن ما يمكنش نقولوا بأنه المغاربة اللي ديال الجيل الثاني والجيل الثالث ما معندهمش ثقة في بلادهم، هذا كنعتقد بأنه ماشي هذا هو التوجه.

ثانيا، أنه نقولو بأنه طبيعي أن هاذ الاستثمار الخارجي يجي عندنا، ولكن حذاري من الاستثمار أو الأموال المغربية اللي غادي تمشي تستثمر في مناطق أخرى، كنعتبر بأنه خصنا نكونوا منهجيين ومنطقيين مع أنفسنا، احنا دخلنا في واحد الاختيار واختيار اقتصادي منفتح، إذن خصنا نشجعوا كذلك المقاولات المغربية والرأسمال المغربي باش يتحرك، فين ما كانت عندو الفرصة باش يتحرك خصو يتحرك، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، من أجل إقامة الصلاة نرفع الجلسة لمدة 10 دقائق، رفعت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

باسم الله، نستأنف هذه الجلسة.

حضرات السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

ننتقل إلى السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول "حصيلة الاستثمار الأجنبي ببلادنا"، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريبش، أحمد الشرقاوي، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الخدادي، عبد القادر البريكي، الميلودي عفوت، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، مولاي إدريس الحسني العلوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش، ومحمد البطاح، فليتفضل المستشار المحترم محمد عبده عز الدين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

كما هو معلوم نهجت الدولة سياسة إعطاء مجموعة من الامتيازات الضريبية للمستثمرين الأجانب لتحفيزهم على إقامة مشاريعهم ببلادنا في عدد من القطاعات الحيوية والإستراتيجية، وبالنظر لما للاستثمار من دور في الرفع من ديناميكية الاقتصاد الوطني وتعزيز مناعته لكي يواجه تحديات المنافسة التي تفرضها العولمة والرهانات المستقبلية للاقتصاد العالمي الجديد، وكذلك إيجاد فرص شغل إضافية للشباب العاطل، وأمام حجم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، نسائلكم السيد الوزير، عن حصيلة هذا الاستثمار الأجنبي ببلادنا؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

الشكر أولا للسيد المستشار واضع السؤال حول الاستثمارات الأجنبية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، نبغي أولا نوضح شيء أساسي.

الامتيازات ليست امتيازات مخولة للمستثمرين الأجانب لوحدهم، كل القرارات اللي خذاتها الحكومات كلها قرارات موجهة نحو تشجيع الاستثمار بما فيه الاستثمارات الأجنبية، إذا ما كاينش شي قرار خاص بالمستثمر الأجنبي وليس مطبق على المستثمر الوطني.

النقطة الثانية، هو أن هاذ الاستثمارات الأجنبية، كل الدول بما فيها الدول المتقدمة كلها تضع ميكانيزمات لجذب الاستثمار، لماذا؟ لأن الاستثمارات كيعتبر بأنه الاستثمارات بالرأسمال الوطني غير كافية لرفع وتحقيق الأهداف المرتبطة بالتنمية، وكذلك غير كافية لجذب كذلك المعرفة والتكنولوجيات المرتبطة بمجموعة من القطاعات.

الخلاصة من هذا كله هو أنه الاستثمارات وأساسا الاستثمارات الأجنبية ببلادنا ارتفعت عشر مرات، مرينا تقريبا من 3 ديال المليار ديال الدرهم إلى 30 مليار ديال الدرهم في ظرف عشر سنوات، إذن هناك جاذبية ارتفعت للاستثمار الأجنبي وكذلك جاذبية للاستثمار الوطني، هاذ

الاستثمار الأجنبي اليوم كيشكل تقريبا 5.5% من الناتج الداخلي الخام، بمعنى أنه غاديين في المستويات اللي تعتبر من المستويات المتقدمة نسبيا مع الناتج الداخلي الخام من الناحية ديال الجاذبية، والمغرب يعتبر من الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي.

ماذا ساعدنا في هذا التوجه بالنسبة للاستثمار بشكل عام؟

أولا، البرامج والمخططات الحكومية على المستوى ديال البنيات التحتية.

ثانيا، هناك الإستراتجيات القطاعية.

ثالثا، وهناك الإصلاحات المرتبطة بالمناخ الاستثماري بشكل عام.

رابعا، وهناك التوجه المرتبط بخلق مجموعة من المناطق المختصة اللي غادي تساعد على جلب الاستثمار، وكذلك الجانب المرتبط بتكوين المؤهلات البشرية لمواكبة دينامية الاستثمار.

كل هذا له وقع إيجابي على التنمية وعلى التشغيل لأن مستويات التنمية اللي وصلنا لها اللي خارجة عن القطاع الأولي، أي الفلاحة تعدت 6% كوتيرة ديال التنمية وهذا بفضل الاستثمارات وأساسا بفضل كذلك الاستثمارات الأجنبية.

مجموعة من الاستثمارات الأجنبية هي استثمارات كذلك مهيكلة في قطاعات إستراتيجية، إذن يمكن أن نؤكد بأنه المغرب أصبح من الدول الأكثر جاذبية للاستثمار، بالطبع بالنسبة للاستثمار الوطني وكذلك بالنسبة للاستثمار الخارجي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ طريبش.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات المتعلقة بالاستثمارات في بلدنا الحبيب المغرب، ونحن كفريق التحالف الوطني نتفق على كل ما جاء في الجواب ديال السيد الوزير حول ارتفاع الاستثمارات التي وظفت في المغرب، لأن المغرب ولله الحمد بفضل موقعه الجغرافي والتاريخي والإستراتيجي يعني على الساحة الدولية، أصبح قطب الراحة ونقطة شذب نظرا للاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعرفه المغرب، مما دعا إلى يعني جلب عدد كبير من المستثمرين وبالخصوص من الإتحاد الأوربي الذي يشكل حوالي 75.5% الذين يستثمرون في بلدنا المغرب وكذلك بعض الدول العربية التي تقوم باستثمارات مهمة داخل المغرب.

لكن السؤال الذي يطرح وهو علاقة هذه الاستثمارات بالتنمية المحلية، بحيث أنه يجب استغلال هذه الاستثمارات في اتجاه التغلب على البطالة وعلى الفقر وكذلك لا يجب فقط الاقتصار على جهات معينة، أو على أقاليم معينة، أو على أماكن معينة، وفي اختصاصات أو توجهات معينة كما أشار إليها السيد الوزير.

يعني حبذا لو وجهت الاستثمارات المغربية، يعني أموال مغربية نحو الاستثمارات في العالم القروي وبالخصوص الاقتصاد الفلاحي، ويشجع هذا الاستثمار المغربي وهذا المال المغربي وبشروط تفضيلية كما تعطى أيضا للمستثمر الأجنبي، حتى يتسنى لهذه الاستثمارات استيعاب وامتصاص البطالة والمساهمة أيضا في الاقتصاد الوطني وفي الاقتصاد الاجتماعي.

وبالخصوص يجب التركيز على الاستثمار في العالم القروي الذي هو بحاجة إلى التنمية، ويساير أيضا حتى أن ينضاف الاستثمار إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، حتى تكون هناك أقطاب تساعد على التنمية وبالخصوص تركز على العالم القروي، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أنا أولا كنشكر السيد المستشار على الملاحظة القيمة ديالو، لأنه بالفعل كاين هناك إختلالات فيما يخص الجاذبية على المستوى الجهوي، ولهذا الحكومة وضعت من بين الأولويات البرنامج الحكومي، تطوير برامج مندمجة، تصورات مندمجة، أهداف مندمجة على المستوي الجهوي للرفع من جاذبية الاستثمار.

المخطط الأخضر المرتبط بالفلاحة له تأثيراته كذلك على المستوى ديال العالم القروي سيسمح كذلك بإعطاء أكثر وضوح بالنسبة للجاذبية ديال الاستثمار، ونتمنى أن هذا المخطط كذلك يكون عنده ذاك التأثير ويكون عندو كذلك الجاذبية الكافية، وكنعتبر بأنه في مضمونه وفي تصوراته وفي منهجيته سيسمح بالرفع من وثيرة الاستثمار في العالم القروي وفي العالم الفلاحي.

زيادة على التوجهات اللي كتشتغل عليها كل جهة لبلورة التصورات ديالها والمخططات ديالها، هذي كلها أشياء اللي غادي تساعد في آخر المطاف أنه يكون هناك نوع من التوازن فيما يخص الاستثمارات على المستوى الجهوي ببلادنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول تضرر المواطنين من تطبيق الزيادة عن الشراء بالكراء بأثر رجعي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، علي سالم شكاف، زبيدة بوعياد، عبد الرحمان أشن، محمد الهبطي، عبد السلام خيرات، المحجوب الدبدا، أبو بكر عبيد، سعيد سرار، مولاي

الحسن طالب، حسن أكليم، عمر مورو، وعبد الحميد فاتحي، الكلمة للأستاذ عبد الرحمان أشن.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية بخصوص تضرر المواطن من تطبيق الزيادة عن الشراء بالكراء بأثر رجعي عن طريق leasing.

السيد الوزير،

لقد سبق وأن أكدتم في مناقشة المشروع القانون المالي لسنة 2008 أمام مجلس المستشارين على أن الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة من10 إلى 20% بالنسبة لعملية الشراء بالكراء لن يتأثر بها المواطنون، خاصة أولئك الذين يستفيدون من هذه الخدمة عبر عقود سابقة.

كما أننا في الفريق الاشتراكي أكدنا لكم كذلك أثناء مناقشة مشروع القانون المالي أن هذا الإجراء ستتضرر منه فئات كثيرة إن طبق بهذا الأثر الرجعي، خاصة وأنه يتعلق بشريحة تفوق أو تقترب من 80 ألف مواطن.

الغريب السيد الوزير أنكم أقنعتمونا على مستوى اللجنة واقتنع فريقنا واطمأن طبعا كما قلت إلى ما أكدتموه لنا على أن هذه الشريحة سوف لن تضرر بهذه الزيارة، ولكن الغريب في الأمر هو أنه مباشرة بعد المصادقة على مشروع القانون المالي أصبحت هذه الشركات سارعت إلى الرفع من القيمة الكرائية لهؤلاء المواطنين رغم أقدمية عقودهم، يعني طبق عليهم هذا بأثر رجعي.

فكيف تفسرون السيد الوزير هذا التراجع؟

وما هو المبرر الذي يجعل الشركات تراجع عقودا قديمة بناء على إجراءات حديثة؟

ثم ما هو ذنب، وهذا هو السؤال الجوهر أو عمق سؤالنا، ما ذنب المواطنين البسطاء الذين تضطرهم الظروف للاقتراض من أجل شراء هذه السيارات بهذه الطريقة، حتى يجدوا أنفسهم أمام إلتزامات مالية لا طاقة لهم بها ولم يسبق لهم أن خططوا للتعامل بها بإيجاب؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين لوضعهم هذا السؤال، هناك أولا توضيح ضروري وأولي، تكلمتم عن التزامي بعدم تطبيق بأثر رجعي للضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للناس اللي كان عندهم، قلتوا السيد المستشار بأنه كان خديت التزام بأنني ما غنطبقش بأثر رجعي الضريبة على القيمة المضافة، كلامكم هو الكبير لكن ما كانذكرش بأنه التزمت بهذه الأشياء، كان النقاش داخل لجنة المالية حول تطبيق أو عدم تطبيق بأثر رجعي.

قلنا بأن هناك قانون ديال مدونة الضرائب اللي كيحكم هاذ الأشياء، واللي كهيزل و كيفصل المسألة ديال العقود والمسألة ديال التطبيق ديال الضريبة على القيمة المضافة.

اللي التزمت به باش نكونوا واضحين، أنه يعني أنه النسب الفائدة المطبقة على شراء السيارات أنها تنخفض، هذا هو اللي التزمت به، لأنه قلت بأنه بحل هذا الإشكال الهيكلي والجوهري بالنسبة للمؤسسات، بتخفيض نسبة الرسوم الجمركية، بالعمل مع المؤسسات البنكية اللي كل هاذ المؤسسات التمويلية تنتمي إليها، لتخفيض نسبة الفائدة؛ أنه بهاذ العوامل بثلاثة غادي نسمحو باش نسبة الفائدة باتفاق مع المؤسسات وباتفاق مع الفاعلين، أن نسبة الفائدة تنخفض باش نسمحوا لهذا القطاع ونذكر التاريخ، 1999 اتخذا قرار لإعطاء دفعة قوية لهذا القطاع ولبناء قطاع جديد أنه يكون معفى من الضرائب حتى ل2007، في2007 طبقنا نظام وأعتبر اللي هو من الناحية ديال المنطق الاقتصادي غير صحيح، علاش؟ لأنه ما يمكنش نقول للشركات شريوا ب 20% وطبقوا في المبيعات ب10%، وهاذ الشي هذا كلشي صادق عليه.

إذن كانت هناك زيادة أولية في2007، اللي طبقت في2007 ديال 10% ديال الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للناس اللي كانوا شراوا وطبقت كذلك بأثر رجعي.

إذن هاذ العملية اللي دارت في2008 هي عملية تصحيحية لحل خلل ما يمكنش والا كان عندنا أمام اختيارين:

إما غادي نقولو نستمرو، وهاذ الشركات خصها تنقرض، هاذ النوع من التعامل خصو ينقرض؛ أو كان خصنا نخذوا قرار أنه نطالبوا الحكومة في إطار صندوق المقاصة باش تدعم شراء السيارات.

كان من حق المجلس الموقر في إطار النقاش أنه يعتبر أنه مساعدة الطبقات المتوسطة في اقتناء السيارات يجب أن يدخل في إطار صندوق المقاصة وفي إطار الدعم الذي يجب أن توجهه الحكومة لهذا القطاع.

إذن القرار اللي اتخذ والمرتبط هو قرار تصحيحي، بالطبع أنا ما عايش في المريخ، أنا عارف بأنه المواطنين غادي يتضرروا، هاذ النوع من القرارات حتى شي وزير ما كيبغي يخذها، ولكن من المسؤولية اللي كتفرض عليك أنه اتخذ قرارات ولو أنه قرارات لا شعبية وأنه القرارات اللي كتضر بالفعل بالمواطنين، لكن قرارات اللي كتصحح وكتجتهد في إطار المسؤولية ديالك

باش تحسن الظروف المرتبطة، باش نعطيوا كل الفئات اللي باغية تدخل في هذا النظام ديال الاقتناء أنه تستفد من هذا النظام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد حسن أكليم:

السيد الوزير في إطار التعقيب، حتى بالنسبة للفائدة اللي كنتو اتفقتوا مع الإخوان مع رؤساء الفرق اللي اجتمعتم معهم، حتى الفائدة نقصاتش يعني بقى ال10% اللي تزادت كلها بكاملها، وكتعرفوا بأن هذه الشريحة ديال المواطنين ناس اللي كيديروا تقريبا un budget بالنسبة للمصاريف ديالهم، تزادت عليهم 400 أولا 500 درهم في كل الشهر، لقاوا راسهم عندهم 6000 درهم اللي يمكن كانوا كيخرجوا يديروا بها عطلة، لقاوا راسهم مشات ليهم في leasing في السيارات ديالو، وهاذ الشي كلو كيخص تقريبا السيارات.

بالنسبة للمسألة الأخرى ديال أن هادي غير عملية تصحيحية، عملية تصحيحية كانت في إمكان الدولة أولا الحكومة أن تخذها بطريقة أنها تدير الاسترجاع للشركات ديال leasing وما ينقرضوش، دابا يمكن للشركات ديال leasing يمكن ينقرضوا، لأن غادي يوليو أغلى من ذاك crédit normal اللي الإنسان كيلجأ لو وكيخلص غير السعر ديال الفائدة، دابا غادي يولي leasing، الناس ما غايبقاوش يلجؤو له... غادي يولي عندهم منافسة كبيرة من طرق أخرى اللي هي ديال السلف هكايا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

إذن متفقين معايا بأنه خلقنا المنافسة في القطاع، بهذا النظام هذا خلقنا المنافسة، والمنافسة تؤدي إلى أنه الشركات اللي بغات تحافظ على الزبناء ديالها أنه تخفض وغادي تشوفوا بأنه غادي تضطر تخفض، لأنه ملي كيمشي المشتريات وكتمشي لاتجاه نظام آخر، بمعنى أنها يجب أن مايمكنش نقولوا بأنه مؤسسات اللي عندها معدلات متوسطة ديال الفائدة في مستويات مرتفعة أنها ما تديرش مجهود بالنسبة للمواطنين، مايمكنش نعاتبو الحكومة أنها كتفعل في الاتجاه ديال التصحيح، كل واحد يتحمل مسؤوليته.

هذه الشركات اللي بغات تعامل مع المواطن، خلقنا لها التنافسية، خلقنا لها المنافسة، باش تعامل بطريقة صحية مع المواطنين، لأنه وهذا ماشي قطاع لوحده كاين قطاعات أخرى، اللي مني كنتكلموا على التضخم وكنتكلموا ديال التأثير ديال التضخم راه ماشي غير بارتفاع المواد الأولية، لكن هناك قطاعات مجموعة من القطاعات التي لا تدخل في منطق يعني التعامل الصحي مع المستهلكين.

ونتمنى أن القانون يخرج بسرعة لأننا في حاجة إلى خلق جمعيات لحماية المستهلكين، لأنه مجموعة ديال القطاعات في غياب هذه الجمعيات وقوة القانون اللي غيمكن يتعطي لهاذ الجمعيات، أنه ماشي من الصحي أنه تبقى إستفادات من هذا النوع.

هذا هو الخطاب ديالي، وهذا هو الموقف ديالي، لأنه كنعتبر أنه هذا هو التوجه اللي غيساعدنا جميع، أولا باش نحافظوا على التوازن ديال كولشي، باش نحافظوا كذلك على المداخيل ديال الدولة لأنه المتطلبات ترتفع وترتفع واحنا كنشوفو الوضعية الاقتصادية العالمية، إذن هاذ الشي باش نواجهوه خصنا نوضعو الأسس الصحيحة، وهذا هو التوجه المتواضع اللي غاديين فيه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال السادس موجه أيضا إلى السيد الوزير حول الحصة المخصصة للجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمين، فوزي بنعلال، عبد اللطيف أبدوح، مصطفى القاسمي، عبد العزيز العزابي، عزيز الفيلالي، التيجاني حباشيش، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، بنجيد الأمين، محمد السوسي الموساوي، محمد بن الزيدية، عبد الكبير برقية، العربي المحرشي، وخديجة الزومي، فليتفضل الأستاذ أبدوح لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعتبر الحصة المخصصة للجماعات المحلية من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة والمحددة منذ سنة 1986 في نسبة 30% من مجموع هده الضريبة، دعامة أساسية لدعم كل الإمكانيات المادية التي تتوفر عليها هاد الجماعات، وبالتالي تمكن من الاستجابة لطموحات الناخبين ومن تم كذلك الاستجابة لانتظارات المواطنين أي الناخبين.

فهذه الضريبة على القيمة المضافة وهذه الحصة التي فعلا تعتبر دعامة أساسية وخصوصا للعديد من الجماعات القروية وبعض الجماعات الحضرية الفقيرة، لم تعرف أي زيادة في هذه النسبة منذ سنة 1986.

والحالة هاته، نسائلكم، السيد الوزير، هل في إستراتيجية الوزارة وهي تدعم كل المقاولات الإنتاجية والأساسية ومن ضمنها طبعا الجماعات المحلية؟

ألا ترون، السيد الوزير، أنه قد حان الوقت لرفع نسبة هذه الحصة لتمكين فعلا الجماعات المحلية بالقيام بدورها في أحسن الظروف، خصوصا مع النمو الذي يعرفه المستوى التراكمي على مستوى التجربة وكذلك على مستوى الممارسة داخل المنظومة الديمقراطية المحلية التي تلعب الجماعات المحلية الدور الأساسي فيها؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسادة المستشارين لوضعهم هذا السؤال، باش نوضح نقطة أساسية.

أولا، أنا من الناس اللي مقتنعين أنه الجماعات المحلية لها دور أساسي في التنمية المحلية.

النقطة الثانية، هو أنه ما عندي أي إشكال في أنه يكون إعادة النظر في التوزيع شريطة أن ندخل في تطبيق مفهوم الجهوية، هاذ المسألة هذي خصها التوزيع مرتبط بالتصور، باختيارات، قلنا بأنه خصنا نمشيوا نحو تطوير مفهوم الجهوية، هذا هو النظام اللي غادي يسمح لك باش تعيد النظر في المسألة ديال التوزيع.

النقطة الثالثة، بالطبع المداخيل ديال الجماعات المحلية ماشي غير30% ديال الضريبة على القيمة المضافة، هناك كذلك الجبايات المحلية اللي كتستافد منها، هناك كذلك كل ما تستفيده بطريقة غير مباشرة، ذاك 70% اللي بقت عبر المشاريع اللي كتديرها الدولة واللي كتهم الجماعة، إذن مكاينش غير 30%، كاين 30% زائد الجبايات المحلية، زائد كل المشاريع التي تستفيد منها مجموعة من الجماعات في إطار البرامج الحكومية المرتبطة بمختلف القطاعات.

ملي كنشوفو 30% بالطبع النسبة ما ارتفعتش، لكن مرينا من 9 ديال المليار إلى 17 مليار، يعني أنه الإمكانيات المتوفرة للجماعات أصبحت إمكانيات أهم، اللي كيبقى السؤال المطروح هي الوتيرة ديال التنفيذ ديال البرامج والمشاريع ديال الجماعات المحلية، هاذ العام سالينا ب3 المليار ديال الفائض المرتبط بالجماعات المحلية، الفلوس كاينين، علاش ما تطبقتش كل المشاريع؟

إذن كاين إشكالية كذلك ديال القدرة على التنفيذ والوتيرة في تنفيذ كل المشاريع ديال الجماعات المحلية.

اليوم كاين فرصة مرتبطة بمشروع القانون المرتبط بالجماعات المحلية بما فيه الجانب المتعلق بالتمويل، كنعتقدها فرصة لإعادة النظر والمناقشة ولتعميق النقاش حول هذا الجانب، أنا راه ما عنديش من الناحية المبدئية إشكال، لكن من الناحية المنهجية ومن الناحية كذلك المبدئية أعتقد بأنه من الإيجابي أنه إلى كنا غادي ندخلو في منظور جديد للتوزيع، يكون كذلك مرتبط بمنظور كذلك يهم التنظيم الإداري والجماعي ديال بلادنا في إطار الجهوية، لأنه كنعتبر بأنه مجموعة من الإشكالات اللي تطرحت سواء بالنسبة للاستثمار أو بالنسبة كذلك للتوزيع إلى آخره... مرتبطة بقدرتنا على تفعيل الطاقات الجهوية، على تفعيل البرامج الجهوية، على تفعيل النظرة الجهوية، لأنه هذا هو الذي غادي يسمح لنا كذلك باش نحلو الإشكالية ديال التوزيع المالي ديال الدولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ كريمن.

المستشار السيد محمد كريمن:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات اللي اعطيتو، في الحقيقة ملي وضعنا السؤال كنقولو بأنه لماذا 30% من الحصة عن الضريبة على القيمة المضافة؟ لماذا لا أقل ولا أكثر؟ علاش ما تكونش 25؟ علاش ما تكونش 35؟ علاش ما تكونش 40؟ لا بد من الوقوف عند محطات، المحطة الأولى هي 76 أو قبل 76 كان الشأن المحلي مسير بطريقة مركزية، أي من الرباط كيقرر لا التجهيز ولا التسيير في وزان أو في ورزازات أو أو ... وجاء القرار السياسي ديال المغفور له الحسن الثاني رحمه الله، قرار صائب آنذاك أنه التنمية المحلية ما يمكن لها تمشي غير باللامركزية.

وإذا شافت الدولة هداك الشي اللي كانت كتعملوا بطريقة، نقولو ماشي ممتازة، كتعملوا ولكن بطريقة غير فعالة، كيتقام عليها نقولو مثلا 30 وهو كيتقام ب 100، إذن غنعطي 30 ونعطي للجماعات المحلية، هاذي هي المنظورة اللي عندنا احنا، إذن محطة أخرى من 76 ل 86 كان FDCL "صندوق تنمية الجماعات المحلية"، وكان آنذاك كيجي الرئيس هو ووجهه وكنعطيوه واحد القدر دائما في عوض 100 دائما هاديك 30 اللي كتعود على le budget général.

من بعد جات 86 آنذاك 86 قرار دائما المرحوم له الحسن الثاني أنه غادي نوصلو نعطيو حصة من الضريبة على القيمة المضافة، تحددت في مشروع قانون الميزانية ديال 86 على الأقل 30% واحنا باقيين سايرين عليه لحد الآن.

الآن السيد الوزير، هديك 30% واش كاين شي دراسة الآن هاد الشي تعمل 22 سنة؟ واش كاين شي دراسة الآن اللي كتقول بأنه

الجماعات باش يقوموا بالشغل ديالهم كما يجب، باش يواكبوا كذلك اللي كتعملوه أنتما كحكومة، واش هاديك 30% كافية؟

تكلمتو على قدرة الإنجاز، ما نردوش اللومة دائما للجماعات وتسييرها والحكامة، لا هذا كاين السلطة، كاين السلطات الاثنين ديالكم وديال وزارة الداخلية اللي حتى هما مساهمين بعدم إنجاز المشاريع.

إذن الآن اللي بغيناكم، السيد الوزير، أنكم تفتحوا معنا ورش ديال أشنو اللي كيخص للجماعات فعلا باش يمكن لهم يقوموا ويواكبوا القطار اللي فتحتو أنتم ديال التنمية؟

إذن ظنيت بأنه كل ما تعمل من قبل، تعمل بطريقة مرتجلة، وفعلا كانت الفائدة أنه الناس تكونوا، تجربة الجماعات المحلية عندها 3 ديال العقود، الآن كاين إمكانية باش تكون حكامة، وإذن هاذ الحكامة خاص بالمقابل ديالها كذلك إمكانيات.

إذن احنا كنعولو عليكم، السيد الوزير، باش إن شاء الله باش نفتحو هاد الورش معكم يمكن في مشروع الميزانية ديال السنة المقبلة إن شاء الله، ونشوفو إلى كان...

وشيء آخر، السيد الرئيس، إلى سمحت، فيما يخص كذلك افتقار نص قانوني لصرف هاذ الامتدادات لأنه الآمر بالصرف هو السيد وزير الداخلية، بغينا باش يكون ومكنعيبوش على السيد وزير الداخلية بأنه كيدير... بغينا كيفما كان شخص الوزير تغير أو ما تغيرش، كيفما كان رئيس الجماعة المحلية يكون هداك الشي مقنن في نص قانوني، ها هي الطريقة للحصول لأنه كاين كنواكبوا، كنقادو الجماعات اللي معندهمش إمكانيات ولكن كاين les autorisations spéciales، أشنو هي الطريقة باش نأخذ l'autorisation spéciale، خاص هاد الشي كلو يتقنن، وتكلموا على الجهوية، هذا يمكن حتى هو باب ندوزو عبر الجهوية، إذن احنا كنعولو عليكم، السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير هل لكم تعقيب؟

السيد وزير المالية والاقتصاد:

جوج ديال الملاحظات، السيد الرئيس، وأنا متفق مع كل ما جاء بضرورة التقييم وكاين عملية داخلة في إطار هذا المشروع اللي كذلك للتقييم، جوج ديال الملاحظات:

أولا، من جانب وزارة المالية، كل الميزانيات ديال الجماعات كلها كتمضى قبل 31 دجنبر، إذن مكاينش شي تأخير من طرف الوزارة.

النقطة الثانية، واللي كنلحو عليه من جانبنا هو أنه يتعطى الوضوح لمدة على الأقل 3 سنوات بالنسبة للمداخيل باش يمكن للجماعة تبرمج المشاريع ديالها والبرامج ديالها بتصور، ما تبقاش محدودة في سنة، إلى وصلنا بهاذ المسألة هادي بالإضافة المسائل اللي طلبتو كنعتقد بأنه يمكن لنا نحسنو المردودية العامة ديال العمل ديال الجماعات المحلية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال السابع موجه أيضا لكم حول "أنظمة التقاعد بالمغرب"، للمستشرين المحترمين السادة: إدريس مرون، إبراهيم أبو زيد، سعيد أرزيقي، يونس العراقي، عبد الحميد البوجادي، خالد برقية، علي آيت المودن، محمد سعيد كرم، عياد الطيبي، سفيان القرطاوي، سعيد التدلاوي، وعبد الرحيم الشرقاوي، الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الرحيم الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

يواجه نظام التقاعد المغربي عددا من العوائق التي أصبحت تحد من حيويته وفعاليته، ولعل تعدد أنظمة التقاعد والتي تصل إلى 7 أنظمة، 5 منها ذات طابع عام ويتعلق الأمر بكل من:

- الصندوق المغربي للتقاعد؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛
- الصندوق المهني المغربي للتقاعد؛

حيث تساهم هذه التعددية في معاناة منظومة التقاعد المغربي، هذا في غياب قانون إطار منظم لقطاع التقاعد وغياب جهة وصية واحدة على القطاع، وعدم كفاية الاشتراكات في تمويل الخدمات، إضافة إلى ضعف التنسيق بين أنظمة التقاعد وضعف الرقابة التي تخضع لها.

السيد الوزير،

مع العلم، السيد الوزير، أن إشكالية أنظمة التقاعد بالمغرب أصبحت تثير اهتمام جميع الفعاليات السياسية والنقابية والشعبية بالمغرب، لذلك وتنويرا لمجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني، نسائلكم حول الإجراءات التي ستتخذها الحكومة على المديين القصير والمتوسط من أجل حل جل المشاكل المرتبطة بالتقاعد ببلادنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم السيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار لطرحه هذا السؤال المتعلق بقطاع له أهمية خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كانت لنا فرصة في شهر مارس الماضي باش يكون هناك يومين دراسيين تنظمو مع اللجنتين بالغرفة الأولى وبالغرفة الثانية حول أنظمة التقاعد وإصلاح أنظمة التقاعد ببلادنا باش نعرفو فين وصلنا.

نبغي نذكر بأنه مند المحطة ديال 2003 تخلقت أعتقد وعي بضرورة الإسراع لحل الاختلالات المرتبطة بهذا النظام، في 2004 تكونت لجنة ثلاثية، في 2007 تعطت الانطلاقة للدراسة المرتبطة بإصلاح أنظمة التقاعد، ما بين المحطتين كان إدماج مجموعة ديال الصناديق الخاصة ديال المؤسسات العمومية، وكتعرفوا أشنو صرفت عليها الدولة باش تحل هاد الإشكالية، بقات جوج ديال الصناديق، ديال المكتب الوطني للكهرباء وكذلك ديال المكتب الشريف للفوسفاط.

احنا في محطة اليوم اللي أولا فيها توافق ما بين الفرقاء الاجتماعيين والفرقاء الاقتصاديين والحكومة للخروج بتصور موحد، كاين هناك 3 سيناريوهات:

- كاين السيناريو اللي كيقول خصنا نظام موحد؛
- كاين السيناريو اللي كيقول أنا بغيت ديال القطاع الخاص بوحده وديال القطاع العام بوحده؛
- وكاين سيناريو آخر اللي كيعتبر بأنه يجب المحافظة على هاد الأنظمة ولكن بإدخال تحسينات عليها.

هذه الثلاث تصورات قلنا بأنه من الأحسن نفوضوا لمكتب دراسة مختص باش يعطينا تقييم ديال هذه التصورات بثلاثة، على أساس أنه هذه اللجنة هذي اللي كيشارك فيها كولشي أنه تأخذ القرار.

من المرتقب أنه في بداية السنة المقبلة النتائج تخرج، وغادي يكون عندنا إمكانية فيما بيننا باش نحددوا أشنو هو التوجه الأصلح بالنسبة لأنظمة التقاعد؟ لأنه فيها تباينات، فيها اختلالات، لكن على غرار كل الأنظمة ديال التقاعد إلى عرفنا كيفاش نكيفوها مع الواقع الجديد غادي تسمح نقطة قوة بالنسبة لاقتصاد الوطني على المستوى ديال الاستثمار، وعلى المستوى ديال تحريك مجموعة ديال الأشياء اللي استعملوا كل الدول (les fonds de pension) اللي كينين في العالم كله، منين جاو؟ من أنظمة التقاعد اللي وفروا إمكانيات ديال المردودية وكان حتى هو عندو نفس الإشكال أنه الوضوح كان عندو على 10 سنوات، ولى عندو على 15، على 20، على 40، على 50.

إذن ما غادي نخرجوش على هاد النظام الجديد اللي كاين وغادي نمشيو في الاتجاه ديال أحسن نظام، واش غنمشيو في النظام الموحد أو أنظمتين واحد بالقطاع العام وواحد بالقطاع الخاص؟ نفضل أنه في إطار هذا التوافق وفي إطار هاذ الدراسة أنه كل الفرقاء يمشيو للتوجه اللي يعتبر أصح بالنسبة لبلادنا وأنسب كذلك بالنسبة للواقع ديال بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب الأستاذ الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا معالي الوزير،

وتنشكركم على الجواب ديالكم، أنا اللي مؤسف جدا معالي الوزير وهو الموضوع المهم اللي بغيت نتكلم لكم عليه، أنه من بداية عهد الاستقلال إلى سنة 1997 الناس اللي خرجوا تقاعد، كنعاود نكرر لكم من بداية عهد الاستقلال إلى 1997، واش الملفات ديالهم تتراجع أم لا؟

نعطيكم دليل أن كينين ناس اللي باقيين في الحياة وتيعملوا 90 -95 حتى ل 100 سنة، داروا 40 سنة أو أكثر، أو 50 سنة في الوظيف ولحد الآن مكاملاش عندهم حتى 500 درهم في الشهر، ناس اللي وصلوا 95 سنة وغاديين بالبوردو، أنا ما تنوجهلكمش أنتما هذا السؤال معالي الوزير، ربما تنوجهوا للناس اللي كانوا قبل منكم، ولكن أنا علاش تنوجهوا ليكم؟ باش بغيتكم تصلحوا الأغلاط القديمة، الناس اللي يعني، واش الرجل بعدما أدى واحد الواجب ديال 40 سنة ويشد 500 درهم؟ توفى خلى الزوجة ديالو تتعطيوها 50%، 500 درهم ولات 250 درهم، يعني حتى المرأة اللي غادي يمكن تخليوا لها هديك 500 درهم قسمتيولها على 2.

L'IGR، معالي الوزير، الناس كانت تتؤدي الواجب هاد الناس اللي تقاعدوا ديال سنة 1997، هاديك البركة اللي هي قليلة باقين الآن تيخلصوا عليها L'IGR، الله أودي علاش؟ ما فهمتش علاش؟ ونزيدكم معالي الوزير حتى الناس اللي دابا من 97 إلى يومنا هذا تيشدوا 100%، الله يزيد هم ما كنقولش لا، ولو أن داك 100% راه ماتتكفيهمش، باقيين تيأديوا حتى هما L'IGR علاش؟ كفى L'IGR أداها الإنسان قبل ما ياخذ تقاعد، ولكن لما ياخذ التقاعد تيخصو داك L'IGR يتعفى منها.

معالي الوزير، أنا متنلومكمش، لأن منذ توليتيو هاذ الوزارة وأنتما تتجتهدوا وتتقوموا بالواجب وكتشكركم عليه، ولكن بكل صراحة الناس اللي هما إلى 97 راهم ضايعين، ومعالي الوزير أن فيهم اللي تيسعى، كفى يعني على الأقل واش الملفات ديالهم ما يتراجعوش؟ علاش ما يتراجعوش هاد الملفات ديالهم ويتزادهم واحد الزيادة؟ واخا توصلوهم غير 70% غير 75% بلا ما توصلوهم ل 100%.

وأشنو هو الفرق بين هاذ الناس اللي من 97 لدابا شي 100% والآخرين لا؟ ما فهمتش علاش هاد الفرق؟ كلشي أدى الواجب ديالو، كل شي كان مقاوم، كل يعني شي اجتهد.

معالي الوزير، أنا كنتوجه ليكم وتنشكركم وتنطلب منكم هاد الملفات تصلحوهم، واحنا عندنا يقين أنكم معالي الوزير مساكتينش علينا وتتجتهدوا معنا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل...؟

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي الثامن والأخير الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول "تطور معطيات قانون المالية"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي الغرارية، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، لحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حماد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد النماوي، الكلمة للأستاذ الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون،

صادق البرلمان، السيد الوزير، على القانون المالي بمعطيات وتوقعات مضبوطة، سواء تعلق الأمر بالفرضيات الماكرو اقتصادية أو بالمعطيات التي بنيت عليها هذه الفرضيات مثل: فرضية 75 دولار للبرميل بالنسبة للبترول، وتوقع تحملات تصل إلى 20 مليار درهم بالنسبة لصندوق المقاصة.

الآن، السيد الوزير، ونحن في منتصف السنة المالية تغيرت هذه المعطيات، حيث فاق سعر البرميل 120 دولار، وصلت تحملات المقاصة 30 مليار درهم، أي بالإضافة إلى 10 مليار درهم، بالإضافة إلى التحملات الإضافية للبرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين، ثم التزامات الحوار الاجتماعي، هذا السيد الوزير ما سيكون له أثر واضح في تغيير كل معطيات قانون المالية والإخلال بتوازنه.

السيد الوزير،

هناك جدال كبير تعرفه الساحة الوطنية حول دور البرلمان في المراقبة وعلى جدوى المؤسسات الدستورية، إلا أن سلوك الحكومة هذا الذي يخرق بشكل واضح المادة 2 من قانون تنظيم المالية، إذ أنها تتصرف هذه الحكومة في تغيير معطيات القانون المالي بدون استشارة البرلمان، وهو الأمر الذي يخل بتوازن العلاقات بين السلط، فالحكومة تتصرف بمفردها، وهي تتحمل مسؤوليتها في ذلك.

وإننا إذ نطرح هذا السؤال، السيد الوزير، فغايتنا هو إثارة الانتباه لسلوك الحكومة ككل وليس لوزير المالية بالأساس لأننا نثق في نزاهتكم.

السيد الوزير، التساؤل: كيف تتصور الحكومة هذه التطورات لمعطيات قانون المالية؟ وكيف ستواجه هذه التحملات الغير متوقعة؟

السيد الوزير، أيضا، لماذا لا تأتي الحكومة بقانون مالية تعديلي طبقا للقانون التنظيمي للمالية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير المالية والاقتصاد، فليتفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على هذا السؤال الذي يثير بالطبع مرتبط بتساؤلات كل السادة النواب والمستشارين بشكل عام وكذلك والرأي العام الوطني، والمرتبط بكل هاذ التحولات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى الميزانية.

بالطبع الحكومة تتحمل مسؤوليتها، والا ما كانتش غتحمل مسؤوليتها مكاين لاش تكون في الحكومة، ثانيا هاذ المسألة ديال تعديل القانون المالي هو من مسؤولية الحكومة، كينص عليها القانون التنظيمي للمالية وكذلك الدستور، إذا ارتأت الحكومة بأنه يجب اللجوء إلى هذا القانون التعديلي لقانون المالية بالطبع ستستعمل هذا الجانب لأنه من مسؤوليتها.

باش نكونو كنتعاملو مع المعطيات بشيء من الهدوء، كاين هناك تحول مفاجئ اللي مكانش كيرتقبوه مجموعة ديال الخبراء والمختصين العالميين بالنسبة للاقتصاد العالمي، المواد الأولية ترتفع، وهناك الأزمة المالية المرتبطة بنظام القروض، كل هذا كان له تأثير وتأثير سريع على هذا المناخ الاقتصادي العالمي.

بالطبع المواد الأولية تؤثر على صندوق المقاصة لأنه الحكومة اخذات الاختيار أنه نظرا للظرفية الاقتصادية العالمية والحساسية الاجتماعية المرتبطة بهذا الجانب ألا تمس المواد الأساسية، معنى هذا أنه يجب تحمل أعباء أخرى.

نحن في إطار تهييء آخر المعطيات المرتبطة بالاقتصاد الوطني، الوتيرة ديال التنمية فين غادية؟ المعطيات والمؤشرات الأولية بالنسبة للفلاحة أصبحت واضحة، المداخيل كذلك والحمد لله في ارتفاع، مما يسمح بمواجهة كذلك هذا الإشكال المرتبط بصندوق المقاصة، هناك القطاعات التي تستمر في ديناميتها.

إذن لنا مؤشرات رغم هذه التحولات تبقى إيجابية، بالطبع بعدما غادي نهيئ هاذ المعطيات كلها غادي يتم تقديمها للحكومة، وسيتم الرجوع كذلك إلى البرلمان وإلى مجلس المستشارين عبر اللجان المختصة لتقديم الخطوط العريضة، وكيف ستتعامل الحكومة مع هذه المعطيات، وبالطبع ستطبق الحكومة ما هو مقرر داخل الدستور وداخل القانون التنظيمي للمالية في هذا الاتجاه أو ذاك، بالطبع سوف لن تفاجئ أحد، ولن تستعمل وسائل غير الوسائل القانونية، سنبقى في الإطار القانوني، سنتعامل بجدية مع كل

التحولات اللي كنعرفوها، هناك الضغط المرتبط بارتفاع الأجور، وهناك الضغط المرتبط بصندوق المقاصة.

ولكن والحمد لله أؤكد من جديد أن رغم هاذ الحالة، توقعاتنا تبقى متفائلة، ولكن تفاؤل يعني جدي معقول باش نهيوا السنة في إطار ما توقعناه بالنسبة للعجز بشكل عام، لأن هذا هو الجانب اللي حضيناه وما باغينش أنه يكون انزلاق بعد المجهودات اللي قمنا بها، ورغم تأثير الظرفية الاقتصادية غادي نحافظوا على التوازنات، وأنه المناخ بشكل عام، الثقة بشكل عام اللي كنا كنتكلمو عليها، أنه تبقى مستمرة ونبينو بأنه لنا القدرة لمواجهة أصعب الحالات على المستوى ديال التأثيرات ديال الاقتصاد العالمي، أن المغرب له القدرة اليوم والحمد لله على مواجهة هاذ الوضعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الأخير موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، وسيتولى السيد وزير المالية نيابة عنه الإجابة عن هذا السؤال، يتعلق السؤال "بمآل الأحياء الصناعية الممولة بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد أبو الفراج، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، محمد لفحل، مصطفى القاسمي، محمد العربي القباج، عبد الكبير برقية، خديجة الزومي، بنجيد الأمين، علي قيوح، العربي سديد، والعربي المحرشي، كما قلت سيتولى السيد وزير الاقتصاد والمالية الإجابة عنه، الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

هذا السؤال فعلا هو كان موجه للسيد وزير المالية الوقيتة اللي كان وزير التجارة والصناعة، وبالتالي الصدفة أن اللي غادي يجاوبنا هو السيد الوزير، هذا السؤال فعلا الأحياء الصناعية اللي تدارت بشراكة وكان مجهود كبير دارتو الدولة فيما يخص إحداث هاذ الأحياء الصناعية واللي عطت الأكل ديالها، إلا أن بعض الأحياء الصناعية اللي وقعوا فيها بعض المشاكل وما كملتش، وبالتالي ومن بينهم الحي الصناعي ديال الزمامرة.

هاد الزمامرة اللي كان فعلا هاذ المدينة تبنت أو تبنى الاقتصاد ديالها على أساس أن كان فيها معمل ديال السكر اللي مشى حتى هو من الزمامرة ما بقاش، وبالتالي تأثروا الناس كاع اللي بناوا الاقتصاد ديالهم على هذاك l'usine اللي هو واحد، وقعوا واحد العدد ديال المشاكل لواحد العدد ديال الناس، إذن هذا الحي الصناعي الناس كاملة الآن كتسني المشاكل اللي مطروحة فيه علاش متوقف؟ علاش مجاش للوجود؟

وبالتالي من خلال هاد السؤال كنبغيو نعرفو حتى الوزارة أشنو هما الأحياء الصناعية اللي في هذا الشكل؟ واش كاين غير هاد الحي الصناعي أو كاينة أحياء صناعية أخرى؟ واش ما كتشوفش الحكومة والوزارة على أساس أن هاد القضية ديال الشراكة ما بين الجماعات وما بين الوزارة ما اعطاتش الأكل ديالها كيف ما خصو يتدار، علاش؟

كنظن أن التجربة الموالية اللي تدارت ديال إعطاء الأحياء الصناعية للخواص يمكن أعطت الأكل أكثر، وبالتالي كاين نجاعة أكثر وأحياء صناعية اللي خرجت للوجود، والأمثلة ديال النواصر وعدد ديال الأمثلة ديال الأحياء الصناعية اللي خرجت للوجود في أسرع وقت وأعطت الثمار ديالها، هذا هو التصور ديالنا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

الحمد لله بعدا أنه ولو السؤال كان توضع لي منين كنت وزير الصناعة وأنا رجعت باش نجاوب عليه، يعني النية واصلة، غير كنعتقد بأنه ما كنتكلموش على المنطقة الصناعية، كنتكلموا على المشتل ديال الزمامرة.

بالطبع المنطق ديال المشاتل هو في إطار شراكة، هذا هو المنهجية اللي تبعتها الوزارة، علاش كانت استعملتها؟ باش ما تبقاش يدها مكتوفة في انتظار التمويلات والميزانية لتحقيق كل هذه المشاريع، منطق الشراكة مع الجماعات اعتبر من أحسن الوسائل لتسريع الوتيرة ديال الإنجازات، لأنه التزام الجماعات هو كذلك التزام في إطار إنجاح المشاريع وأساسا المشاريع المرتبطة بالمشاتل، لأنه المشاتل كما كنقولوا هي مناطق صغيرة تعطى لمقاولين شباب اللي راغبين باش يديروا شي حاجة أنه نوفروا لهم الإمكانية باش يديروها.

هاد الشراكات متفق معك نجحت في بعض المناطق وما نجحتش في بعض المناطق الأخرى، وديما كنلقاو بأنه الإشكالية المرتبطة بالأرض ديما فيها نفس الإشكال، لأنه التأخر ديما مرتبط بالتحكم في العقار.

نفس المشكل مطروح في الزمامرة، حسب المعطيات اللي عندي أنه التأخر اللي حصل مرتبط كذلك بهاذ الجانب ديال العقار، انه اليوم حتى المدخل ديال المشتل ولو أنه المشروع حسب المعطيات أنجز، المدخل مازال ما تحسمت في القضية ديال العقار، إذن أنا متفق معك أنه في إطار التصور الشمولي أنه دفع الخواص للاستثمار في مناطق مجهزة أعطى أحسن الثمار ديالو، لكن هذا مرتبط بمناطق كبيرة ومتوسطة.

المشاتل، كيبقى السؤال المطروح: واش المشاتل عندنا اليوم على المستوى ديال القطاع الخاص، وهادي مسألة اللي خصها نتفق معك أنها

خصها تدرس، واش عندنا على المستوى ديال القطاع الخاص اللي غادي يستثمر في المشاتل؟

إلى كانت هاد الوسيلة بالطبع كتبقى أنه الجماعة والدولة كتوفر الأرض بثمن رمزي باش تشجع المستثمرين على المستوى ديال المشاتل، وكنعتبر شخصيا بأنه كلما طورنا المشاتل كلما طورنا ثقافة المقاولة، كلما كثرنا منها كلما شجعنا الشباب باش يخرج من المنطق ديال الوظيفة ويمشي للمنطق ديال تحريك شوية ديال المغامرة إلى آخره...

إذن أنا متفق معك أنه خصنا نستعملو كل الميكانيزمات اللي تساعد، المسالة ديال "الزمامرة" حسب المعطيات أنه وزارة الصناعة وفرت كل شيء، أدت المهمة ديالها، كيبقى أنه الشريك يجب أن يتمم ما عليه، أي معنى أنه الجماعة يجب أن تصفي المشكل المرتبط بالعقار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للأستاذ محمد أبو الفراج في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيد الوزير على الإيضاحات، وفعلا هاد القضية ديال المشاتل أظن ماشي كنقولو ما نجحتش، الحمد لله راه أعطت الأكل ديالها وخاصة المشاتل اللي تحدثت في بعض المراكز اللي هي مراكز في هاد الشكل اللي قلنا ديال "الزمامرة"، وحتى قضية الهجرة ديال الشباب من هاذ القرى للمدن كنخليو بلاصتو، وبالتالي خصنا نحاولو أننا نشجعو الناس.

أنا أظن أن الدولة خصها تعرف تفرق بين الاستثمار في البادية والاستثمار في المدينة، احنا ديما كنديرو الاستثمار بحال إلى بدينا بحال.. حتى بالنسبة إلى جينا وبغينا نديرو مشروع ديال 140.000 درهم بحال القرية بحال المدينة تقريبا، ما فرقناش لأن مني كيجي الإنسان كيشري ويدير عمارة في المدينة ولا يدير استثمار في المدينة ماشي هو اللي كيديروا في القرية، ملي كيمشي للقرية خصني نعطيه امتيازات أخرى مخالفة للامتيازات اللي كنعطيها للسيد اللي في المدينة، أي استثمار كان، وهذا غيخلي أنه، أولا، نفرقوا شوية المجهود ونخليو الناس جالسين في بلايصهم.

ثانيا، حتى الإنسان ملي كتجي ما تقدرش تقلب عليه.

احنا الآن الاستثمار بالحي الصناعي من الحجم ديال الجرف الأصفر، مثلا الحي الصناعي الكبير، الآن كنقلبو على الناس اللي غيخدموا فيه، فين هو السكن ديالهم، يعني هاد الشي كيمشي كلشي موازاة مع بعضها، وبالتالي ملي كنديرو واحد المشروع ديما خصنا نشوفو أش معه؟ هادو هما المسائل اللي خص تمشي فيهم الحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، إذن بهذا سنكون قد أنهينا جدول أعمال هذه الجلسة.

حضرات السيدات والسادة، كان بودنا أن نناقش مشروع قانون يتعلق بدور الحضانة، إلا أن السيدة الوزيرة اعتذرت عن الحضور لأسباب ربما قاهرة، سنكون مضطرين لتأجيل هذه الجلسة (جلسة التشريع) إلى أحد الجلسات المقبلة.

شكرا للجميع، وأعلن عن اختتام الجلسة، ورفعت الجلسة.